# المفكر هشام ناظر وكتابه

## (القوة من النوع الثالث)

مجموعة مقالات الدكتور محمد السلومي:

(قراءات في الكتاب واقتباسات)

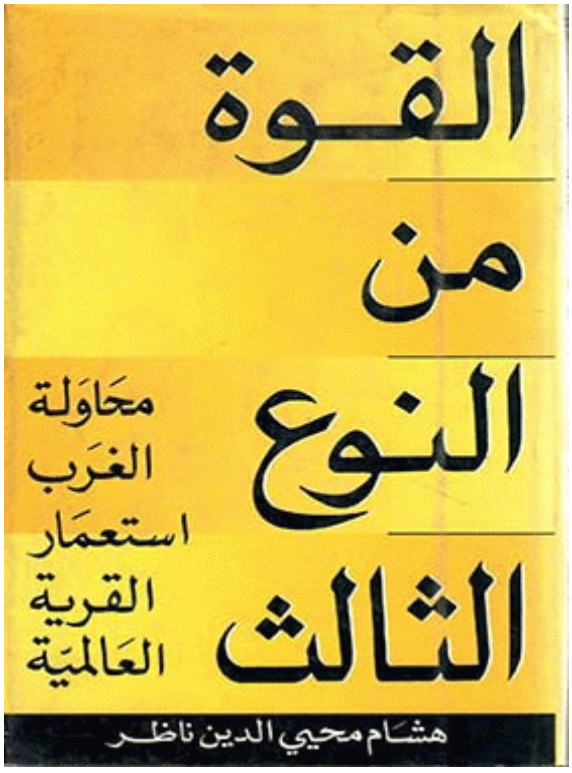


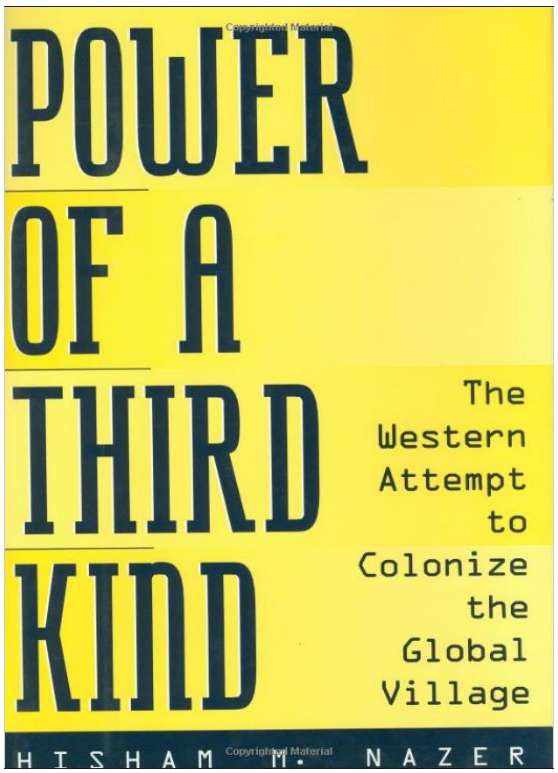


- نسخة للقراءة التلفونية -


جمع وترتيب

موقع مركز القطاع الثالث للاستشارات والدارسات الاجتماعية


١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

# (من تقريضات النُّقاد للكتاب)

- «لقد كُتب هذا الكتاب ليُحرِّك أقران هشام ناظر من المثقفين في العالم النامي، أن يعتمدوا التفكير المستنير في التحديات التي تواجههم اليوم».

  Lisa Anderson

- «حقاً إنه رحلة ثقافية في عالم القوة .. فالاتساع الذي حظي به الكتاب في اهتماماته، والذي لم يقتصر الدليل عليه في سعة الاطلاع الذي ظهر في مراجع الكتاب لهو مدهش حقاً». David M. Abshire

- «القوة من النوع الثالث كتاب يجتمع فيه في وقت واحد عمق التفكير واستفزازه، وفي بعض الأحيان ذلك التحليل المثير للجدل عن أثر العصر الإلكتروني المُشْبَع بفكرنا الغربي و آثاره المتناثرة في بقية العالم. ومؤلفه هشام ناظر ينادي بصحوة موقوتة ومثيرة للنخبة في العالم النامي أن يُشمِّروا عن سواعدهم كي لا تُستعمَر ثقافاتهم». Walter L. Cutler

- «ناقشت الكتاب مع مجموعة من المفكرين الذين اطَّلعوا عليه، وكان لهم نفس الرأي، أن هذا الكتاب يستحق أن نطرحه من جديد وأن يُترجم، وأن يكون في متناول يد أساتذة الجامعات والرجال الذين يُخطِّطون لمستقبل البلاد». الدكتور محمد عبده يماني

# من أقوال المفكر ناظر:

- حول سنن التدافع وهشاشة أسطورة توازن القوى الكبرى: «كل استخدام للقوة يخلق قوة مضادة حتى من أصغر الدول».

- عن ضرورة الحفاظ على الهويات والتخطيط للأبناء: «أريد لهم أن يعلموا أن هويتهم الإنسانية تتقدم على كل هوية، فالإنسان وحده هو الذي يستطيع أن يتخيل مستقبلاً، وأن يملأ حاضراً بالتخطيط الهادف».

- عن حماية ثقافة الأجيال وشخصيتهم: «أن يحموا آليات اختيارهم المستقاة من ثقافتهم الخاصة، والمستوحاة من معالم شخصيتهم المُميزة».

- حول الأبناء وأهمية مواجهة التحديات والإبداع: «أريد لأبنائنا أن يواجهوا التحديات وهم يعلمون بأن كل إنسان يملك موهبة الإبداع».

- حول الكِتَاب والقُراء: «أتمنى عليهم [القُراء] أن يقبلوا به كما هو عليه مواصلة لحوارٍ امتد عمراً بأكمله وينبغي ألا ينتهي».

♦♦♦♦

# فهرس المحتويات


| | الموضع | الناشر<br>تاريخ النشر | الرابط |
|---|---|---|---|
| - | تقديم: (لماذا كل هذا الاهتمام؟) | - | - |
| (١) | (القوة من النوع الثالث) والقصة مع المفكر هشام ناظر | صحيفة مكة<br>١٣ رجب<br>١٤٤٥هـ | http://tinyurl.com/aw3n8y25 |
| (٢) | القوة من النوع الثالث وهشام ناظر المُفَكِّر! | صحيفة مكة<br>٤ جمادى الآخرة<br>١٤٤٥هـ | https://bit.ly/3Ib0C2I |
| (٣) | السياسات الغربية بين المصطلحات وتعدد الثقافات | مجلة الدراسات الدولية<br>جمادى الأول<br>١٤٤٤هـ | - |
| (٤) | دبلوماسية استعمار الديمقراطية وحقوق الإنسان! | مجلة الدراسات الدولية<br>جمادى الأول<br>١٤٤٥هـ | - |
| (٥) | التلازم بين (الهويات الثقافية والسيادة) في كتاب المفكر هشام ناظر. | صحيفة الجزيرة<br>٧ محرم<br>١٤٤٥هـ | http://tinyurl.com/hy3wtux3 |
| (٦) | حقيقة المنظمات الدولية – قراءة في كتاب القوة من النوع الثالث. | مجلة البيان<br>٢٩ صفر<br>١٤٤٥هـ | http://tinyurl.com/2p8xhpub |
| (٧) | الاستعمار بالمصطلحات والسيادة الوطنية. | مركز القطاع الثالث<br>١٤٣٢هـ | http://tinyurl.com/m9jmv79a |

## تقديم

## (لماذا كل هذا الاهتمام؟)

كثيراً ما وردت عليَّ هذه الخاطرة وجاءني هذا التساؤل من أحد الأصدقاء، لماذا هذا الاهتمام والاحتفاء بكتاب القوة من النوع الثالث؟ والجواب المباشر أن الكتاب بنتائجه يستحق الكثير، فهو دعوة للوعي والمعرفة بسياسات القوة العالمية التي طالما عطَّلت نهوض العالم النامي والثالث! والكتاب دعوة للابتكار والإبداع والتجديد في وسائل التنمية والتحضر ويقظة الأجيال، وهو لفتة علمية كبيرة من مؤلف غيور على العالم النامي والثالث، وعلى وطنه وبلاده، خاصةً ما يتعلق بالهوية الثقافية التي كررها في مواضع كثيرة من الكتاب.

وهشام ناظر في كتابه يؤكد أهمية الحفاظ على هذا الأمر لأنه محورٌ أساس، وهو الجانب الثقافي للأمم، ويُعدُّ الدِّين من أبرز مكوِّنات وأساسيات هذا الجانب، وكأنه يؤكد ما قاله كثير من الباحثين عن حضارية الإسلام، وأن الدين الإسلامي لا يتعارض مع العلم والمعرفة والإبداع والابتكار والتغيير به (وليس فيه)؛ حيث كَتَبَ مؤرخون مرموقون من أمثال المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون والباحثة الألمانية زيغريد هونكه وغيرهم كثير عن حضارية المسلمين بدينهم وإيمانهم الذي يحث على العلم والمعرفة، ويضاف إلى هؤلاء ما كتبه مخضرما الحضارتين الإسلامية والغربية، وهما محمد أسد ومراد هوفمان المفكران الأوروبيان، وقد كتبا كثيراً عن

الانسجام بين العلم والدين في الإسلام بما ليس موجوداً في الديانات الأخرى، كما هي الحالة الغربية حينما ثار الغرب على ديانته النصرانية -الرافضة للعلم- واستبدالها بالحداثة، بل إن الباحث مايكل كوك Michael Cook قال عن ثراء الإسلام في مفردات الجانب السياسي -مثلاً- وما فيه من العدالة والحقوق: «أن الإسلام يوفر مصادر أكثر ثراءً للمشاركين في العملية السياسية». (موقع إسلام أون لاين)

- **عولمة الثقافات المتبادلة:**

يُوصف ناظر بأنه شخصية محافظة، لا سيما حينما أوضح عن الكتاب ورسالته بأهمية حضور الأبعاد الثقافية ووجوب سيادة النظم السياسية المحلية لدول العالم النامي والثالث في المحافل الدولية والأممية، كما أنه نبَّه عن مخاطر وعواقب فرض الثقافات الغربية من خلال عولمتها من قِبل الغرب وتسويقها على أنها حقيقة إنسانية بوسائل القوة من النوع الثالث، وذلك في قوله: «فنحن نشهد محاولة لفرض الآلية السياسية الغربية على كل الأمم.. فالقوة والتغيير والمحورية الإثنية والمؤسساتية وُضِعَت معاً في حملة لعولمة الثقافة الغربية. حيث يُعرض النظام الديمقراطي الغربي على أنه حتمية إنسانية، على فرضية أن الآلية الثقافية والآلية السياسية تصوران إنسانين منفصلين وغير مُكمِّلَيْن لبعضهما البعض» (القوة من النوع الثالث: ص٢٦).

وناظر في عموم كتابه يرى التلازم الكبير بين الثقافات المحلية والسيادة، حينما يُكرر على أهمية وضع الاستراتيجيات، وتقديم المبادرات من قِبَل دول العالم النامي، بدلاً من معارضة دول القوة

من النوع الثالث فقط، ومن ذلك قوله: «هناك أيضاً فرصة لهيكلة استراتيجية بعيدة المدى، تتجاوز الدفاع إلى التركيز على وضع خطاب ذي فكر، يعتمد نجاحه على ما يُقدِّمه، لا على ما يُعارضه.. فأقل ما يتضمنه هذا الخطاب، هو تحقيق رؤى تُحفِّز المثقفين في كل البلدان لاستخدام القوة من النوع الثالث بمردود إيجابي على العالم كله» (ص١٦٢).

ويكرر ما يجب على العالم النامي فعله في ظل محاولة استعمار القوة من النوع الثالث، وذلك باقتحام الجُدُر الغربية ذاتها لتطبيق رؤاهم المحلية بابتكار وإبداع وتحديث[١]، بل وعدم الاستيراد لثقافات الغرب وأفكاره، وذلك بقوله: «فأحسن وسيلة لتقديم مفهوم ورؤى الدول النامية للحضارة الإنسانية، هي تطبيقها في مجتمعاتهم، بحيث لا يحتاجون إلى استيراد أفكار أجنبية. فالكثير من الدول النامية اليوم ليست في حاجة إلى تقدمية، بقدر حاجتها إلى الأدوات الحديثة التي تُطبِّق بها تلك التقدمية» (ص١٦٥).

وهنا ملمح مهم أشار إليه أحد مُقدمي الكتاب بطبعته العربية حول تحقق أو مصداقية كثير من رؤى المؤلف المستقبلية، وذلك بقوله: «صدر كتاب القوة من النوع الثالث باللغة الإنجليزية قبل ثلاثة أعوام من الأحداث العاصفة التي مرت بالعالم في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وعندما نقرأ الكتاب اليوم نجد أنفسنا نعيش صوراً ومشاهد عَرَض لها المؤلف قبل حين من حدوثها» (ص١٢).

---

(١) عن موضوع الحداثة بين الغرب والإسلام يمكن الرجوع إلى مقال معني برؤية المفكر مراد هوفمان بعنوان: (قراءة في كتب هوفمان حول رؤيته في الحداثة وأثرها على أفول الغرب) المنشور في: مجلة البيان، العدد٤١٤، بتاريخ، ٨ سبتمبر ٢٠٢١م، الرابط التالي: https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=13645.

ويتضح مما ورد في الكتاب إدراك المؤلف كيف أن الغرب يصنع العدو الوهمي واحداً تلو الآخر، من خلال ما يمتلكه من قوة وقوة إعلامية، وواضح أن ناظر يقصد بالعدو الجديد التحول من الحرب الباردة (الشيوعية) إلى حرب الإسلام، وذلك بقوله: «وسيشرح هذا الكتاب كيف أن القوة غيَّرت مجرى الحوار، وكيف تمكَّن الإعلام الدولي من توفير فُرَصِ خلق عدو جديد، لتبرير الاستثنائية التي تمتعت بها الدول الغربية خلال نصف قرن مضى» (ص٣٠).

- **ملحوظات ذات أهمية:**

في ختام هذه التقدمة لا يفوتني التنبيه على أمرٍ مهم وملاحظة ذات أهمية لدى فئة من القُراء؛ حيث عند النقد للغرب يستنكر بعضهم بقوله: إن الغرب ليس واحداً، ويستدلون بقول الله تعالى عن أهل الكتاب ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: ١١٣)! والحقيقة أن هذا القول حق ويجب القبول به، فهو من لوازم الإيمان بالقرآن، وهو من الواقع الفعلي كذلك، لكن الذي يعنيه هشام ناظر وأمثاله من الناقدين للسياسات الغربية، هم المتنفذين والنافذين والمتحكمين في السياسات العالمية وقراراتها ومنظماتها ومنظوماتها الأممية، دون الشعوب الغربية المُضلَّلة أو المغلوبة على أمرها بوسائل متعددة، وهذه الشعوب تُعدُّ من أبرز المعنيين بالاستثناء القرآني؛ حيث لا قرار لهم ولا نفوذ بهم يضر العالم النامي والثالث أو ينفعه، بل إن بعض مفكري الغرب المنصفين يُعدَّون من هؤلاء ممن حملوا راية النقد وكشف صنميات حكوماتهم في محاولات الإصلاح، لكن دون جدوى في سماع صوتهم تجاه محاولات استعمار القرية

الكونية وسياسات العبث والعدوانية وعدم التسامح مع العالم الثالث والنامي.

وعبارة الصنمية طالما رددها وكررها هشام ناظر في كتابه حول محاولات الغرب لفرض قِيَمه على الآخرين -الثقافية والأخلاقية والاقتصادية- حيث مطلب الاستجابة والإتباع بوسائل القوة من النوع الثالث(٢).

كما أن بعض قُراء آخرين عند توجيه النقد للغرب ينبري بالقول: إن الشرق كروسيا والصين أسوأ في التعاطي مع الديمقراطية والحقوق والعدالة البشرية، والحقيقة أن نقد أيديولوجية الغرب وإمبرياليته على العالم النامي والثالث لا تعني المقارنة مع الشرق (الصيني أو الروسي) أو براءتهما والتطلع إلى الشرق كبديل! ولكنها تعني تحديداً من يحاول احتلال القرية العالمية بأدواته غير العادلة وغير الإنسانية، ويَعدها رمزية التحضر والحضارة! ولهذا فالنقد للغرب ليس لذات الغرب.

ولهذه الاعتبارات أخذ ناظر وأمثاله من مفكري العالم المستقلين على عاتقهم كشف صنميات الغرب التي يقدسها ويُلزم دول العالم بها حسب تعبيرات ناظر المتكررة عن الصنميات الغربية، وإذا لم تكن الاستجابة للغرب فإنه سيعمل على إخراج الدول من المنظومة الدولية أو حضاريتها حسب تعبيرات ناظر، فتحطيم هذه الصنميات علمياً ومعرفياً واجب على المفكرين والمثقفين لئلا تُستعمر الثقافات

---

(٢) وردت الصنمية في عدة مواضع من كتابه، ومنها على سبيل المثال ص٩١ و ص١٢٥ و ص١٣٩. وتعريف الصنمية: هي تقديس غير المقدس، واعتباره الحق المطلق، وما دُوْنَه الباطل المطلق، وهو يمتلك الحصانة من النقد أو الملاحظة، ولعل أخطر ما تشكله الثقافة الصنمية على الحياة الاجتماعية عندما تم تبنيها سياسياً، وأخذت تعكس بشكل واضح خصائص ومكونات الثقافة السياسية التسلطية. انظر: مركز البحوث المعاصرة، بعنوان (الصنمية)، ١٨ مايو ٢٠١٢م، الرابط التالي: http://tinyurl.com/acdru2xs

والهويات للأمم والمجتمعات، وهو ما تصدى له ناظر في كتابه، وأمثاله كثير من منصفي الداخل الغربي ذاته، ومن خارجه في الشرق والعالم الإسلامي، وهي دعوات وكتابات من هؤلاء فيها نشدان للرحمة بالإنسانية وتطلع للعدالة مع البشرية، للحيلولة دون استعمار (احتلال) القرية الكونية وسيطرة الإمبريالية الثقافية الغربية، فالغرب عند ناظر هو المؤثِّر الحالي وهو الفاعل عالمياً، ولذلك لم يتطرق لروسيا أو الصين كقوة صاعدة وخطرة بوحشيتها.

ومن المهم تدوينه عن كتاب ناظر أن الكتاب يكشف عن مدى غياب قيم التحضر والمفاهيم الحقيقية للحضارة في الغرب، من خلال استخدامه وسائل القوة من النوع الثالث لاحتلال الآخرين ومصادرة ثقافاتهم ونهب ثرواتهم (بقوة أخرى غير القوة العسكرية) التي يُلوح بها، فهما قوتان تتكاملان في الاحتلال، وهذا ما يتضح كثيراً من خلال الاقتباسات للموضوعات الواردة في (المقالات السبعة) المرفقة مع هذا التقديم.

لقد أجاد المؤلف ناظر حينما شخَّص الجانب الثقافي الغربي بأنه قوة ثالثة تسندها القوة الأولى العسكرية والقوة الثانية الاقتصادية، لتكون هذه القوة الثالثة ثقافة غربية غالبة تخترق بوسائلها المتعددة العقول كما تحتل بها الإنسان والبلدان. وذلك دون إغفالٍ من المؤلف لقدرة العالم الثالث والنامي على المقاومة الثقافية وتحقيق السيادة بها، فهي قوة لا يستهان بها لدى جميع الأمم، ولذلك تم استهدافها -خاصة في دول العالم الإسلامي- من قِبل دول توازن القوى ومحاولات تحييدها في ميادين التنافس والصراع!

وحول هذه المقالات المنشورة في عدة صحف ومجلات وردتني مقترحات من بعض الأصدقاء والقُراء بجمع هذه المقالات الستة إضافةً إلى المقال القديم، ليكون نشرها جميعاً برابط واحد في شبكة المعلومات؛ لتعميم الفائدة والتسهيل على القُراء، خاصةً أن الكتاب بنسخته العربية غير متوفر بدور النشر، وكذلك غير موجود بنسخة إلكترونية في شبكة المعلومات -حسب علمي-، ولعل في هذا إسهاماً معرفياً لكتاب يستحق، ولمؤلف يستحق أن لا ينقطع تراثه واسمه في ميدان الفكر السياسي، لا سيما أنه أوصى بالتمهيد في كتابه: بأن الحوار حول الكتاب ينبغي أن لا ينتهي.

وأثناء الكتابة لهذه المقالات أو هذه الورقات عن الكتاب حرصتُ على غَياب شخصية محررها عند إعدادها وترتيبها ونشرها، وذلك بالاكتفاء من قِبلي بالاقتباس من أقواله والتعليقات اليسيرة عليها، وتدوين بعض الخواطر أو التعليقات المتواضعة في هذا التقديم بصورة خاصة.

ولا يفوتني في هذا التقديم أن أشكر مترجم الكتاب للغة العربية الدكتور خالد باطرفي، والشكر موصول لدار النشر (مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر)؛ حيث أن هذا الكتاب منافسٌ بحريته السياسية ونتائجه الفكرية لكثيرٍ من كتابات المنصفين من الغربيين وغيرهم، ولهذا فقد أضاف الكتاب إلى المكتبة العربية كتاباً يستحق الإشهار والتميُّز والتقدير.

بالرغم من أن الذي كَتَب ترجمةً وسيرةً ذاتية للمفكر هشام ناظر بكتاب لم يورد أي تعريفٍ أو إشهارٍ عن رسالة هذا الكتاب وأفكاره

القوية في العلاقات الدولية (القوة من النوع الثالث)، وهو الكتاب الذي يُعدُّ الوجه الفكري الكبير لهذه الشخصية!

جاءت هذه المقالات المنشورة عن كتاب (القوة من النوع الثالث) لتجيب عن السؤال أعلاه (لماذا كل هذا الاهتمام؟).

♦ ♦ ♦ ♦

# (١)

# (القوة من النوع الثالث)
# والقصة مع المفكر هشام ناظر

تأتي قيمة ما كتبه معالي المفكر الأستاذ هشام محيي الدين ناظر -رحمه الله- (١٩٣٢-٢٠١٥م) حول محاولة الغرب استعمار (احتلال) القرية العالمية كما هو كتابه (القوة من النوع الثالث – محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) أن ناظراً شخصية دبلوماسية ذو خلفية كبيرة في العلوم السياسية تعلماً ودراسةً وقراءةً ومعرفةً وممارسة، وبهذه السمات يكون النضج في الأفكار والرؤى السياسية، وتأتي قوة هذا الكتاب وقبوله والتفاعل الأجنبي معه لكون المؤلف يُظهر فيه -دون مواربة- انتماءَه إلى دينه وهويته الثقافية بوضوح المحافظ، ويرى أن تعدد الثقافات ممكن أن تكون عامل نجاح للحوار وليست فواصل أو موانع، فالأديان والثقافات محور أساس لدى الشعوب والأمم يصعب تجاهلها، ويُقدِّر معظم مفكري الغرب وساسته الاستقلال الفكري والثقافي وإن رغبوا بعدمه، لا سيما من يحترم ثقافته وسيادته السياسية بصورةٍ ملحوظة، وجاءت تقريظات الكِتاب الأجنبية لتؤكد احترام هذا الاعتزاز بالهوية الثقافية والسيادة السياسية.

وكَوْن المؤلف كَتَبَ كتابه باللغة الإنجليزية (POWER OF A THIRD KIND) بحرية فكرية سياسية دون خلفية دينية (علمية شرعية) أسهم في إعطاء الكتاب قوةً وقبولاً، خاصةً داخل الأوساط الفكرية في المجتمع الغربي، فهو كتاب لا ينطلق من رؤية دينية

بحتة، بالرغم من حضور الدين والثقافة الإسلامية في خلفيات كثيرٍ مما كَتَبَه، وهو الموصوف بالشخصية المحافظة. ويضاف إلى هذا أن الكتابات الناقدة للغرب وسياساته الاستعمارية تكون أكثر قبولاً عند معظم مفكري الغرب حينما لا تُكتب بخلفيات يسارية (شيوعية) فتكون محسوبة بأنها كتابات معادية للإمبريالية والرأسمالية الغربية، كما هي كتابات نعوم تشومسكي، وهيلين كيلر ومالكوم إكس على سبيل المثال.

- **ناظر وقصته في تأليف كتابه:**

يتميز الكتاب بأنه يناقش الأفكار دون الأحداث، قناعةً منه أن الأفكار الثقافية أو خلفياتها لدول القوة محرِّك للسياسة بأحداثها، ومن قصة الكتاب أن ناظراً حسب قوله ظل أربعين عاماً من التفكير حول فكرة كتابه هذا، ولهذا جاء الكتاب متصفاً بعمق الرؤية السياسية المستقبلية للعالم الغربي مع العالم النامي والثالث، كما أن الكتاب يُعدُّ انعكاساً لليقظة الثقافية والصحوة المعرفية لبعض الرموز الثقافية والسياسية في العالم النامي أو الثالث حسب التسميات الغربية، لا سيما مع خُفوت حالات الانبهار بالغرب وصناعاته واكتشافاته العلمية ونهاية احتكارها.

وناظر الذي يبدو أن كتابه هذا هو مشروعه العلمي الفكري الوحيد -وهو الثري بمعلوماته وأفكاره- عبَّر عن الكتاب وقصته وفكرته بأن مجمل سنوات التقصي والتفكير قد أثمرت هذا الكتاب، وذلك بقوله: «والتصورات حول (القوة الإنسانية) المطروحة هنا، تطورت تدريجاً عبر أكثر من أربعين عاما من التقصي والتفكير والحوار

مع من يشاركني الاهتمام بها في كافة أرجاء العالم. فمن بداية مرحلة الوعي في حياتي كان تفكيري يشدني نحو الإنسان كمخلوق سياسي، ولذا فقد كانت القوة الإنسانية أول ما شَغَل تفكيري» (القوة من النوع الثالث: ص١٧)، وله مواقف طريفة مع أساتذته حول مفهوم القوة الذي شغل تفكيره معظم سنوات عمره، وهي المواقف التي أثارت الفضول المعرفي والنقاش الثري خاصةً مع أستاذه المشرف العلمي، إضافةً إلى نقاش الطلاب من زملاء ناظر كما ورد في مقدمة كتابه.

وقد عبَّر هشام ناظر عن خواطره ومشاعره الخاصة حول تأليف هذا الكتاب، بقوله في التمهيد لكتابه: «عندما أستقرُّ في هدوء مكتبتي وأمتدُّ خارج ذاتي، فإنني أمضي من عالمي الخاص إلى حدائق غناء من الفكر الإنساني حول العالم وحول التاريخ» (ص١٣).

وكان قد وَصَفَ ناظر تأليف هذا الكتاب بأنه عمل شاق طويل شَكَر فيه كل من ساعده، وفيه عبَّر عن الوصول إلى أعماق جديدة في الفكر، وذلك بقوله: «العمل الشاق الطويل الذي يمتد أحيانًا حتى ساعات الصباح الأولى، بهدف الوصول إلى أوضح وأدق تعبير عن القوة من النوع الثالث. وأود أن أقدم شكرًا خاصا (لدينيس) لمساعدته لي خلال الخمسة عشر عاما الماضية في مهمة البحث العلمي، عن كل ما نُشِر حول القوة والإعلام والسياسة الخارجية. لقد ساعدني هذا البحث على الوصول إلى أعماق جديدة في مراحل تطور أفكار هذا الكتاب» (ص١٥).

ويكشف ناظر عن بعض دوافع تأليف هذا الكتاب، وهي أن التحديات على بلاده (السعودية) ربما كانت من أسباب تأليف هذا الكتاب، وذلك بقوله: «لقد جَلَبت هذه التغييرات قدرًا كبيرًا من

الرفاه إلى بلادي، لكنها أيضاً جلبت معها قائمة مختلفة من التحديات» (ص١٣).

وهو حينما يطرح خطر هذه التحديات يؤكد أهمية الثقافة الخاصة للدول بأبنائها، ومنها بلاده كفيلة بتجاوز ذكاء العولمة، وذلك بقوله: «ويمثل أبناؤنا أول جيل يعيش في عالم بدا وكأنما تحول فجأة إلى عولمة الفكر والتصور والبنية. وهم في حاجة إلى أن يتمتعوا بـ(ذكاء عولمة)، إذا أرادوا أن يحموا آليات اختيارهم المستقاة من ثقافتهم الخاصة، والمستوحاة من معالم شخصيتهم المميزة» (ص١٤).

وهو في موضع آخر يُوصِّف محاولات الغرب الفصل بين الدين والمعرفة في العالم النامي والثالث، وفي الوقت ذاته، فالغرب يثير على العالم النامي والثالث حروباً نفسية تتعلق بارتباط الدين بالمعرفة تصل إلى حد إطلاق وصف التخلف والبدائية، وذلك بقوله: «ولم يكتف مثقفو الغرب بفصل الجوانب الروحية والغيبية والافتراضية عن المعرفة الحقيقية، بل زادوا فاعتبروا الأبعاد الثقافية التي ما تزال تؤمن بتلك الجوانب متخلفة وبدائية» (ص٢٢).

وقد ختم ناظر تمهيده للكتاب بما أرى أنه من صفات المفكرين وأرباب الفكر الحر، وهو ما كان يَشغل تفكيره؛ حيث البحث عن ما وراء الأحداث، وربما كان هذا عاملاً أساسياً من عوامل ميلاد هذا الكتاب! وعن هذا يقول: «إذْ يعلم أقرب أصدقائي بأن الأحداث المُشتَّتة لا تثير عندي نفس القدر من الحماس والتفاعل، الذي أجده في البحث عن الروابط والدوافع خلف هذه الأحداث واكتشافها» (ص١٦).

ومن قصته أنه يصف الجهد في مقدمة كتابه حول إعداده، كما يوصي باستمرار الحوار حوله بقوله: إنه كتاب امتد عمراً بأكمله، وينبغي أن لا ينتهي الحوار حوله، وهو يتمنى من قرَّاء الكتاب قبوله كما هو عليه، سواءً وافقوا، أو اختلفوا مع آرائه في كتابه (ص١٦).

- **محاور أساسية في كتابه:**

القارئ للكتاب يجد أنه يتضمن قناعات قوية، بأن ثقافات الأمم وأديانها يجب احترامها، وأن دينها وثقافتها بصورة خاصة تتيح النهوض المستمر من الإخفاقات والكبوات، والتخلص من تَبِعات عصور التخلف والهزائم النفسية والفكرية، وفي الكتاب إشارات واضحة بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى قناعاته بقدرة الإسلام على استيعاب التطور والتحديث المادي، وهو ما يتيح للأبناء من الأجيال إطلاق الفكر والإبداع والابتكار دون تردد.

بل إن طروحات ناظر حول الثقافة تؤكد للعرب والمسلمين بصورةٍ خاصة، أنه لا يوجد للمسلم الحق ما يدفعه لاختيار الحداثة بمفهومها الغربي بديلاً عن الإسلام، وأقول: إن الإسلام بتشجيعه للعلم والمعرفة والابتكار والإبداع هو عين الحداثة المطلوبة، حيث الدين الإسلامي في أصوله وفروعه جاء أصلاً بمفهوم التصحيح والحداثة والتحديث للديانة اليهودية والنصرانية وما طرأ عليهما من شرك وجمود وتحريف وتبديل، وصراع مرير مع العلم والعلماء!

ولهذا فناظر في جميع فصول الكتاب لا يطرح الاستيراد المُعلب للثقافات الأجنبية، وتطبيق القوالب السياسية الغربية بديلاً عن الثقافات المحلية للدول، كما أنه لا يراها حلًّا لواقع العالم النامي

والثالث، ويمكن للقارئ أن يطلع على الموضوع المنشور بمقال عن ناظر بعنوان: (التلازم بين الهويات الثقافية والسيادة) ليدرك حجم ربط المؤلف أهمية الحفاظ على الجانب الثقافي مع عمليات التغيير والتجديد والتحديث والإبداع والابتكار، وإمكانية أن تتم هذه العمليات دون إخلال بالجانب الثقافي لدى الأمم، ويأخذ هذا الجانب السيادي (الثقافي والسياسي) لدى المؤلف محوراً أساسياً في الكتاب.

- **قصتي معه:**

أما عن قصتي مع ناظر وكتابه، فقد جاءت من خلال حصولي على نسخة من الكتاب، ثم القراءة المتكررة فيه بعد صدور طبعته العربية عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، وكُنت أحضِّر لتأليف كتاب لي بعنوان (القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية) وهو الكتاب الذي أردتُ منه أن يكون مشروعاً إصلاحياً في الجوانب الإدارية للعالم العربي والإسلامي، حيث يحتاج نهوض هذين العالَمَيْن ويقظتهما الحضارية المنشودة -حسب رأيي- إلى أن تنتقل دولها بمنظماتها وجمعياتها ومؤسساتها الخيرية والأهلية والاجتماعية إلى مستوى أن تكون قطاعاً تنموياً ثالثاً من قطاعات الدولة -أي دولة- وذلك بتعاون وشراكة فاعلة مع كلٍ من القطاع الحكومي (الأول) والقطاع التجاري (الثاني) بواقع المنافسة التنموية مع القطاعين، والتكامل معهما في بناء الدولة الحديثة بالتنمية الشاملة وفق قطاع تنموي ينعم بالتمكين، وبجميع حقوقه المعنوية والمادية التي تجعل من بعض مؤسساته قطاعاً اقتصادي غير ربحي، ومسهماً كبيراً في الجوانب

العلمية والتعليمية والمعرفية والصحية، وذلك بقطاعٍ إداري مستقل عن القطاعين، وكنتُ قد نقلت في كتابي هذا أكثر من ثلاثين نصاً واقتباساً من كتاب ناظر، خاصةً ما يتعلق بما كَتَبَه في الفصل الرابع من كتابه بعنوان: (القوة من النوع الثالث – مواصفات النجاح).

ولم تكن لي علاقة مُميزة بالأستاذ ناظر سوى إعجابي بكتابه المثير للقراءة، ثم أنني سافرت إلى مصر حينما كان سفيراً هناك، وأهديته كتابي (القطاع الثالث) بعد صدوره عام ٢٠١٠م مباشرة، وكان ممن قدَّم لكتابي وقرظَّه بعض أصدقائه وزملائه، ومنهم معالي الدكتور محمد عبده يماني –رحمه الله-، ومعالي الدكتور عبدالله نصيف، ومعالي الدكتور علي النملة، وكان لي مع ناظر لقاء خاص بالسفارة السعودية بالقاهرة، تجاذبنا فيه أطراف الحديث حول كتابه، وبعض المفاهيم فيه، وحول كتابه باللغة العربية وانتشاره المحدود، فهمتُ منه عدم الرضا الكامل عن دقة بعض جوانب الترجمة العربية لكتابه، مع شكره للمترجم للكتاب إلى اللغة العربية، وكان اللقاء معه لقاءً مثمراً ومفيداً علمياً بالنسبة لي، لا سيما أنه أثرى بعض الجوانب المعرفية لدي.

ومن إعجابي المُبكر بأفكار الكتاب أنني كتبتُ مقالاً عنه حول التلاعب الغربي بالمصطلحات ونُشر وقتها قبل حوالي خمسة عشر عاماً تقريباً، وذلك بعنوان: (الاستعمار بالمصطلحات والسيادة الوطنية)، وكان النشر آنذاك عند اكتشافي للكتاب الثمين في موضوعه، والنادر وجوده في المكتبات!

وكتاب القوة لناظر يستحق الاحتفاء به علمياً والاستفادة منه سياسياً، ولعل من الوفاء للكتاب ولصاحبه أن قمتُ باستخراج أكثر من ست موضوعات علمية من الكتاب، ونشرتها بصحف ومجلات متفرقة بهدف التعريف أكثر بالكتاب وقيمته العلمية.

وكتاب ناظر جاء نتاج براعة وقدرة للمؤلف، وإحاطة جيدة بالنظريات السياسية، كما قال أحد مُقدِّمي الكتاب كذلك: «والكتاب يعكس براعة وقدرة المؤلف في تذوق التاريخ وعلم الاجتماع، وإحاطته بالنظريات السياسية، ومتابعته للطروحات التي تظهر بين فترة وأخرى في الغرب، مما أعطى البحث زخمًا ومكَّنه من تقديم أراء صائبة، حتى لو أثار بعضها خلافًا في وجهات النظر» (ص١٢).

وأخيراً أقول: إذا كان هشام ناظر قد رحل من هذه الدنيا الفانية، فإن فكره الإبداعي ورؤاه الفكرية السياسية الثاقبة لم تمت، وحُقَّ على أبناء وطنه كما يَدينون له بأنه من أبرز صُنَّاع التنمية وخُططها الخمسية، ومع ملوك خمسة، وعبر عقود خمسة كذلك، فإنه قد طرح بكتابه هذا ما يُحافظ على هذه التنمية المباركة، ويضمن لها البقاء والاستمرار -بإذن الله-، وهو: هويتها الدينية والثقافية، ثم القدرة المأمولة لأبناء وطنه على التفكير والإبداع والابتكار، حتى يكون الاستغناء والاكتفاء الذاتي لبلد حباه الله بما يُنافِسُ به غيره من النِعم -بحمد الله- والتي تستحق الشُكر للمُنعِم.

## (٢)

## القوة من النوع الثالث وهشام ناظر المُفَكِّر!

قرأت كثيراً -كما هو كل المهتمين- عن التحولات المتسارعة في عموم القِيم الغربية السياسية والاجتماعية، وما حلَّ بدول الغرب حول الشذوذ وما يُسمى مساواة المثلية والجندر والنسوية، ومحاولات فَرض هذه القيم الغربية المنافية للفطر السليمة، والمتناقضة مع الصحة العامة والخاصة، والمتعارضة مع جميع أخلاقيات الأديان السماوية وتشريعاتها، بل إن فرضها على دول العالم بقوة النوع الثالث يتنافى مع قيم الغرب وشعاراته المرفوعة حول حقوق الأمومة والمرأة والطفل! حيث تحول الانحراف الأخلاقي لدى الغرب من مظاهر انحراف سلوكي إلى محاولات جادة لإلزام الدول بأن تكون تشريعات عالمية يحميها النظام المحلي للدول، ويُسندها القانون العالمي بمنظماته الأممية! كما هي المؤتمرات الدولية للسكان والتنمية في القاهرة ونيويورك، وآخرها في نيروبي عام ٢٠١٩م، خاصةً أنها زادت وتيرة الإلزام والقسرية في أزمنة حكم الديمقراطيين بالولايات المتحدة لا سيما في عهد الرئيس أوباما ومن بعده بايدن، وهو ما أخجل وأحرج أرباب الثقافة الغربية من العرب والمسلمين، حيث انكشاف بعض الشعارات الغربية وانحطاط بعضها الآخر.

والمهم هنا أن هذه التحولات ذكَّرتني بقراءةً لي قديمة لكتاب مثير للانتباه ومفيد يحمل رؤية مستقبلية للسياسات الغربية كَتَبه مفكر سعودي حول مستقبل العالم مع الغرب فيما بعد مرحلة

الاستعمار (الاحتلال) كما يُسميها في كتابه! وكيف أن الغرب سيستخدم استعماراً جديداً للقرية العالمية كما عبَّر عنها مؤلف الكتاب المفكر السعودي معالي الوزير والسفير الأستاذ هشام ناظر - رحمه الله- الذي سمى هذا الاحتلال الحديث: (القوة من النوع الثالث)، وهو كتاب يحمل رؤية مستقبلية عن الأخلاق السياسية الغربية، وما فيها من مخاطر على الهويات والقِيم والثقافات والسياسات المحلية لبقية دول العالم! فما هو هذا الكتاب؟ ومن هو هذا المفكر؟ وما هي هذه القوة؟

كان صدور هذا الكتاب (القوة من النوع الثالث - محاولة الغرب استعمار القرية العالمية)، بطبعته العربية قبل أكثر من عشرين عاماً، وهو مترجم من (الإنجليزية) اللغة الأم للكتاب، ترجمة الدكتور خالد محمد باطرفي، ونشر مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر بالسعودية عام ١٤٢٣هـ، والكتاب يتكون من خمسة فصول بالعناوين التالية: التغيير المقصود يصنع القوة من النوع الثالث، القوة من النوع الثالث وكيف تعمل، الاستخدامات الأولية للقوة من النوع الثالث، القوة من النوع الثالث مواصفات النجاح، القوة من النوع الثالث دور الدول النامية.

ويُوصف المؤلف بأنه الوزير والسفير هشام محيي الدين ناظر الذي التحق بجامعة كاليفورنيا، وحصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في العلاقات الدولية عام ١٩٥٧م، وعلى الماجستير في العلوم السياسة عام ١٩٥٨م، وكان ناظر أول وزير للتخطيط في السعودية (١٩٧٥-١٩٨٦م)، ثم أصبح وزيراً للبترول (١٩٨٦-١٩٩٥م)، وكان بعد هذا مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية بواشنطن (١٩٩٥-٢٠٠٥م)، ثم سفيراً للسعودية في مصر (٢٠٠٥-٢٠١١م)، وهو المتوفى عام ٢٠١٥م رحمه الله.

والمؤلف بطرحه الفكري الحر الجريء والغيور قد خَلَع عباءة أستاذية الغرب للعالَم في السياسة وأخلاقياتها وقِيَمِها! حينما وصَّف حال الغرب واستشرف مستقبله مع بقية دول العالم برؤية سياسية ناقدة، وهو في كتابه هذا يرى أن عالم الغرب بدوله لا يمكن لهم أن يَتْركوا العالم الثالث وشأنه حتى ما بعد حُقب الاستعمار (الاحتلال)، فهو يرى أن قِوى الهيمنة الغربية تعمل على تشكيل وتلوين سياساتها الاستعمارية لاحتلال ما يُسمى القرية العالمية بمفهوم القوة الجديدة، وفي هذا إلغاءٌ لسيادة الدول، وإضعاف لهويات الأمم والشعوب الدينية والثقافية المتنوعة، بل وتهميش لقِيَمِها المُقاوِمة وتعدديتها!

وفي كتابه هذا يشرح مصطلح القوة من النوع الثالث بقوله: «يشير مصطلح القوة من النوع الثالث إلى القدرة التاريخية للغرب على استخدام مزاياه الاستثنائية في مجال الاتصالات الإلكترونية الدولية، إضافة إلى ثقله العسكري والاقتصادي والمؤسساتي لفرض قنواته وفكره السياسي على أنه فكر كوني يتسامى على الأبعاد الثقافية القائمة. وبالقوة من النوع الثالث يأمل الغرب أن يحد من القوى المضادة إلى القدر الذي ترى فيه البلدانُ النامية البلدانَ الغربية الرئيسية على أنها تستحق الاستثناء من القيود الموضوعة على الآخرين» (القوة من النوع الثالث: ص٢١). وهنا مكمن الخطر عند هشام ناظر، فقبول الاستثنائية، وهي الأستاذية الغربية في القيم مظهر من

مظاهر الهزيمة للبلدان النامية، فضلاً عن التنافس الحضاري الثقافي مع الغرب!

بل إن هشام ناظر ينقل عن الغرب استغرابهم الكبير وعدم تصديقهم أن المجتمعات المحافظة تستطيع الحفاظ على قيمها وهوياتها مع تقدمها التقني، ومن ذلك قوله: «ما زال بعض المثقفين الغربيين لا يصدقون أن المجتمعات المحافظة تستطيع أن تحافظ على فرضياتها [ثقافتها]، وفي نفس الوقت تستخدم وتُبْدِع في مجالات التقنية المستقاة من البحث العلمي» (ص٢٢).

وهشام ناظر في تحليله لظاهرة استمرار الغرب لمفاهيم الاحتلال والاستعمار الحديثة المُطوَّرة يرى أهمية محافظة الدول على هوياتها وثقافاتها من خلال الإسهام الفعَّال في الحضارة العالمية التي وَصَفَها بالمَهَمَّة العظيمة، وأن هذا الإسهام ليس صعباً، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعداد باستخدام أحزمة الأمان كما يُسميها، حيث يقول: «وفي نهاية المطاف، فإن نجاح الدول النامية في الحفاظ على هويتها، يعتمد على قدر ونوعية مساهماتها الإنسانية بأكثر مما يعتمد على قدرتها على المواجهة والصراع. ولتجهيز أنفسهم لهذه المَهَمَّة العظيمة فإن عليهم أن يُعِدُّوا أنفسهم لعواصف ضارية، لن يستطيعوا عبورها بسلام دون استخدام أحزمة الأمان» (ص١٤-١٥).

ويكشف هشام ناظر سياسات الغرب المزدوجة من خلال القوة من النوع الثالث بمنظماته وشعاراته، وأنه يستعلي بحضارته على الآخرين، وهي التي لا تفصل بين السياسة والثقافة! مع أن الغرب يحاول فصل العالم الآخر عن دينه وثقافته لتسهيل السيطرة عليه

وتوجيهه، ومن ذلك قوله: «ولأن الغرب يرى أن ثقافته أساس للبشرية، فإن السؤال حول فصل السياسة عن الثقافة بالنسبة لهم غير مطروح أصلا! فالآلية السياسية والخيار السياسي يُعرضَان لغير الدول الغربية على أنهما خياران إضافيان، لا علاقة لهما بالبعد الثقافي المحلي للدول المختلفة» (ص٢٦).

ويؤكد ناظر مُكرراً عن حقيقة الغرب في تعاطيه بمعاييره المزدوجة مع دول العالم الآخر في إبعادها عن هوياتها الثقافية التي تستمد منها القوة، وهو الخطأ القاتل كما يُسميه كبش الفِدا، وذلك بقوله: «وهكذا عندما يصبح النظام السياسي الغربي المؤطَّر بثقافته هو الأساس الذي به يُحدَّد ما هو مقبول من الأنظمة السياسية لكافة بلدان العالم، يُوضع البعد الثقافي بالكامل خارج عملية اتخاذ القرار السياسي في المجتمعات غير الغربية ليصبح البعد الثقافي هو كبش الفداء... فكل الجدل المتعلق بالفصل بين السياسة والثقافة يستهدف توجيه الحوار الدولي بحيث يَسْتَبعد المواجهة الثقافية» (ص٢٦-٢٧).

ويُشخص ناظر شيئاً من أخلاقيات الغرب السياسية واستخدامهم لهذه القوة من النوع الثالث باحتلال العقل والتفكير من خلال الملكية الفكرية للتقنية وبرامجها الموجَّهة للعالم الآخر، وذلك بقوله: «الاتصالات الإلكترونية امتداداً جديداً للوعي، يُتيح للإنسان قوة غير مسبوقة لاختراق وتوجيه وعي الآخرين» (ص٢٨).

بل إن المفكر ناظر يرى أن الغرب لا يستخدم المنظمات الدولية والأممية للتأثير السياسي فحسب، فالأبعاد الثقافية للأمم والشعوب مُستهدفةٌ بالاختراق بهذه القوة من النوع الثالث، وعن هذا قال:

«فمن خلال التحكم في الاتصالات العالمية والسيطرة على المنظمات الدولية تستطيع بعض الدول الغربية اليوم أن تخترق كل الأبعاد الثقافية وكل الدول» (ص٣٧).

وهذه الأقوال وغيرها وما يُماثلها كثير في الكتاب تجعل القارئ يُدرك الرؤية الثاقبة للمفكر ناظر، لا سيما مع هذه التحولات الواردة في بداية المقال، فالأديان والثقافات المنبثقة مُستَهدفة بحكم أساسها القوي، بل وبحجم ما تمنحه من مناعةٍ وحصانةٍ وقوة للدول والمجتمعات تجاه احتلال القرية الكونية بثقافات الغرب وقِيَمه.

وأخيراً فإن قراءة واحدة مختارة من أقوال بعض النقاد للكتاب توضِّح رسالته وهدف الكاتب، كما قال الدبلوماسي الأمريكي كاتلر (Walter L. Cutler): «القوة من النوع الثالث كتاب يجتمع فيه في وقت واحد عمق التفكير واستفزازه، وفي بعض الأحيان ذلك التحليل المثير للجدل عن أثر العصر الإلكتروني المُشْبَع بفكرنا الغربي وآثاره المتناثرة في بقية العالم. ومؤلفه هشام ناظر ينادي بصحوة موقوتة ومثيرة للنخبة في العالم النامي أن يُشمِّروا عن سواعدهم كي لا تُستعمَر ثقافاتهم» (ص٩-١٠).

وأقول أن هذا الكتاب فيه رفع للسقف المعرفي تجاه الغرب وقوته وحقيقة حضارته وسياساته وثقافته، وأن قِيَمه ليست المعيار الكوني، بل إن فرضها على العالم يتنافى مع مبادئ الديمقراطية والحرية والتعدديات وحقوق الإنسان! كما أن في الكتاب كشف لمفاهيم جديدة عن القوة الغربية للاحتلال الحديث للعقول والأفكار والسياسات الدولية، واستغلال تناقضات العالم الثالث

وتوظيفها في مصالح النزاعات الإثنية الدولية! (سُنة وشيعة) على سبيل المثال كما هي في مواضع أخرى من الكتاب.

والكتاب بفصوله المثيرة للاهتمام والقراءة للغرب وحضارته يُعتبر إضافةً علميةً مهمة في القراءات النقدية للسياسات الغربية وقِيَمِها التي تسعى إلى عولمتها وفَرضها بالقوة، ولهذا فهل المؤلف لهذا الكتاب يُريد النقد للغرب والتنبيه للعالم الآخر للاحتفاظ بثقافاته حسب وصف كاتلر؟ أم يُريد التحرر ويُنبه ساسة العالم النامي لما يجب فعله حول المحافظة على المفاهيم والثقافات المحلية بعيداً عن الاستعمار الجديد للعالم؟

أعتقد أن الكتاب بحاجة ماسة إلى قراءات وكتابات متعددة للجوانب المتنوعة فيه؛ وما فيه من فكر حر حول الغرب وأخلاقياته وقِيَمِه السياسية ومفاهيم الاستعمار الحديث، لا سيما أن الغرب بهذه التحولات ربما ينتحر بحضارته! وأرجو أن تكون للكتاب أكثر من قراءة فهو يستحق.

♦♦♦♦

## (٣)
## السياسات الغربية بين المصطلحات وتعدد الثقافات
## -قراءة في كتاب القوة من النوع الثالث أنموذجاً-

كُتبٌ كثيرة عن الدبلوماسية وقِيَم السياسات الدولية ونقدها كَتَبَها بعض المنظِّرين والمفكرين في العالم، ومنها كُتب السيناتور الأمريكي بول فندلي ونعوم تشومسكي وغيرها، ولكن ما يهمنا بهذه القراءة وبهذه المجلة الأكاديمية تحديداً هو القراءة في كتاب فريد من نوعه ومثير للقارئ كما وصفه السفير الأمريكي السابق في السعودية وتونس وزائير كاتلر (Walter L. Cutler): أنه كتاب فيه عمق التفكير، مع إثارة فكرية للنخب في العالم النامي لئلا تُستعمر ثقافاتهم المحلية حسب تعبير كاتلر، لا سيما أن الثقافات للدول وفيما بينها ستكون محوراً للتنافس أو الصراع المستقبلي بسبب فَرض ثقافة الغالب بالقوة من النوع الثالث حسب رؤية مؤلف الكتاب، ومن هنا تأتي الأهمية للكتاب في عالم السياسة والدبلوماسية الخارجية.

والكتاب هو لمعالي الأستاذ المفكر والوزير والسفير السعودي هشام محي الدين ناظر (١٩٣٢-٢٠١٥م) -رحمه الله- الذي استفاد من دراسته في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافةً إلى أنه كان مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن على مدى عشر سنوات، كما يضاف إلى هذا خبراته الوظيفية عشر سنوات تقريباً في وزارة التخطيط بالرياض، ومثلها في وزارة البترول كذلك، وبعدهما كان السفير السعودي في القاهرة على مدى سبع سنوات

تقريباً، وهي جميعاً ما أكسبته المزيد من الخبرة والمعرفة بالسياسة وفنونها، والدبلوماسية وأبوابها ونوافذها.

وعن كتابه فهو (القوة من النوع الثالث - محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) الصادر باللغة الانجليزية عام ١٩٩٩م والمترجم للغة العربية عام ٢٠٠٢م، على يد الدكتور خالد محمد باطرفي، طباعة ونشر مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر.

والكتاب بالرغم من قِدم صُدوره إلى حدٍّ ما، إلا أن معلوماته المعرفية لا تتقادم أو تضعف قيمتها، فهي عن استراتيجيات السياسة الغربية العامة المرتبطة بالهيمنة العالمية من خلال العلاقات الدولية، وهذه السياسات العامة لا تتغير كثيراً أو تتقادم، وكون الكتاب عن رؤية مستقبلية للغرب ودول العالم النامي فإن الاهتمام به يتأكد أكثر، لا سيما أن رؤية المؤلف هي ما يحدث بالفعل في الساحات السياسة العالمية وعلاقاتها البينية إلى حدٍّ كبير، كما أن الكتاب لا يتحدث عن دولة محددة بذاتها، فقد تجنَّب الاسقاطات التي ربما تتقادم مع الزمن، أو تُضعِف القيمة العلمية للكتاب وعمره الزمني.

وتتأكد الأهمية في القراءة للكتاب إلى جانب أنه من دبلوماسي سعودي متخصص، أن لديه ثراء بالعلوم والمعرفة السياسية وثقافات الآخرين، وأن في هذا الكتاب عطاءً معرفياً متميزاً بالتشخيص لدبلوماسية القوة المستقبلية ومصطلحاتها وثقافاتها ودهاليزها، بالإضافة إلى رؤيته في دبلوماسية التعاطي مع هذه السياسات بالنسبة للعالم النامي أو الثالث كما يُسمى، وهي ما يحتاج إلى معرفتها الطالب والأستاذ في العلوم السياسية، وفي الكتاب ما

يُفيد الدبلوماسي في أهمية التعامل الصحيح مع مفاهيم القوة والتناقضات العالمية، فالتعامل مع الأقوياء في فرض ثقافتهم على الآخرين يتطلب فهم المصطلحات الأجنبية والوعي السياسي بمخاطر الثقافة الغربية على الثقافات والقيم المحلية للدول، حيث المؤلف يَعتبر الاستجابة لثقافة الأقوياء نوعاً من الاستعمار بقوة النوع الثالث كما يُسميها.

والكتاب زاخرٌ بمحتوياته الكبيرة حول مفهوم القوة والمصطلحات المسخَّرة لتحقيق المصالح للدول القوية دون سواها، وكذلك فيه توصيف عن الواقع العالمي؛ حيث تصادم المصالح المحلية للدول مع مصالح الأقوياء القائمة على مبادئها وثقافتها دون مراعاة للتعددية! وأقوال المفكر ناظر عن المصطلحات وأهمية فهمها لدى الدبلوماسي خاصةً من دول العالم العربي أو الإسلامي أو الدول النامية رسالةٌ ذات قيمةٍ وأهمية لتوضيح التعاطي الأمثل في العلاقات السياسية بين البلدان ومع الغرب خاصةً، ومن ذلك قوله: «يشير مصطلح القوة من النوع الثالث إلى القدرة التاريخية للغرب على استخدام مزاياه الاستثنائية في مجال الاتصالات الإلكترونية الدولية، إضافة إلى ثقله العسكري والاقتصادي والمؤسساتي لفرض قنواته وفكره السياسي على أنه فكر كوني يتسامى على الأبعاد الثقافية القائمة» (القوة من النوع الثالث: ص٢١). وهذه الاستثنائية التي وضعها الغرب لنفسه تُعدُّ نوعاً من الاستاذية لفكره وثقافته التي يُريدها أن تكون كونية للعالَم! فضلاً عن إلغاء وتهميش ثقافات الأمم الأخرى وقِيَمها الاجتماعية حتى داخل أوطانها!

ويؤكد ناظر على مخاطر (المصطلح) الناتج من ثقافة آحادية لا تُراعي المشتركات والعدالة الإنسانية، كما يؤكد على أهمية الفهم والوعي السياسي والثقافي بالمصطلحات المطروحة على العالم النامي بقوله: «من السذاجة أن لا نُدرك أن مصطلحات من نوع (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) و(البيئة النظيفة) يمكن أن تُستخدم لتحقيق غايات ومصالح سياسية واقتصادية للعالم الغربي.... يجب أن لا نُغفل بسذاجة احتمالات التأثير السياسي لمثل هذا التلاعب اللغوي على الأمم المتلقية»! (ص٣٩).

والمفكر ناظر لا يكتفي بأهمية الوعي بالمصطلحات المتعددة المطروحة التي منها الأسواق الحرة، وحقوق الإنسان، وأزمات المناخ (البيئة)، بل يُنبِّه بلغته النقدية أن هذه المصطلحات البرَّاقة موضع انتهاك لدى مُصدِّريها بشكلٍ مفضوح، وذلك بقوله: «حيث أُكتُشف مرةً تلو الأخرى أن تصدير اتفاقيات التجارة الحرة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة في الوقت الحاضر مُكْلِف مادياً ومُحرِج عندما كشفت وسائل الإعلام مدى تدهور هذه القيم في نفس البلدان التي تُروِّج لها» (ص٤٣).

ويأتي ذلك في سياق النقد لهذه القوة من النوع الثالث حول هذه المصطلحات، وما يُراد منها من هيمنةٍ على الآخرين في ظِل الدور الخاص الاستثنائي للغرب، والقوة والمكانة الحديثة التي يمتلكها الغرب، والتي يريد منها أن تُفضي أيضاً إلى قبول مفاهيم المصطلحات في سياقات الأحداث المعاصرة لدرجة تسمح بإعطاء الغرب دوره الاستثنائي، باعتباره المُفسِّر للمصطلحات والحَكَم للمفاهيم والحَامي الوحيد حسب تعبيرات ناظر! (ص١٢٢).

بل إن المفكر السياسي ناظر يكرر القول داعياً القارئ المهتم والسياسي والدبلوماسي إلى القراءة الفاحصة والوعي الجيد بالمصطلحات الصادرة من دول الغرب ومنظماته وما فيها من ضبابية وغموض، وتَسْيِيس وسحر، وذلك بقوله: «هناك حاجة لتبديد الضباب المحيط بالمصطلحات التي تُعرض باستمرار في سياقٍ مُسَيَّس... فسحر وقوة المصطلحات المعالجة سياسياً يكمن في طبيعتها الغامضة» (ص١٢٥-١٢٦).

تلك نماذج فقط من كلماته عن أبرز مصطلحات القوة من النوع الثالث، وأهمية الوعي بها والقراءة عنها، لدرجة تتطلب أن تكون ضمن المناهج التعليمية للمتخصصين؛ ليكون التعاطي الأمثل معها تجاه المُصدِّرين لها، فالغرب يتعاطى مع مصطلحات القوة واحترام ثقافته بما لا يُحقق السلام والعدالة الدولية للمجتمعات والدول الأخرى، فمصالحه الذاتية القائمة على مبادئه السياسية والثقافية مُقدمةٌ على غيرها.

وحول (ثقافة) الغرب الغالبة و(ثقافات) الأمم الأخرى، فإن المفكر السياسي السعودي ناظر أولى هذه بالغ الأهمية في الكتاب حينما أخذت مساحات كبيرة من فصوله، فالثقافة لدى مُصدِّري مصطلحات القوة قضية أساسية لا تنازل فيها، ويُعزِّز فَرْضَها على الآخرين أستاذية الغرب للعالم!

وله في هذا طرح صريحٌ وواضحٌ، لا سيما حول السياقات الثقافية للسياسات الغربية المرتبطة بثقافتها، في الوقت الذي لا يريد الغرب للآخرين استخدام ثقافاتهم كأساس في القبول أو الرفض لأي موضوع مطروح من الغرب ومنظماته! وهي الممارسة الاستثنائية التي وضعها

لنفسه على الآخرين، وعن هذا يقول: «لقد أصبحت القوة من النوع الثالث حقيقة، وأصبح استخدامها في جدول أعمال يَكْتُب الاستثنائية [الاستاذية] للغرب في أول مساره»، ويكرر ناظر القول منبِّهاً عن مخاطر عولمة الثقافة والمبادئ والقيم الغربية، بل ومحذراً من أخذ الآليات والوسائل الموضوعة من قِبل الغرب! وعن هذا قال: «وتتجمع اليوم القوى الرهيبة التي تملكها الحكومات الغربية ومؤسساتها الحكومية والمدنية بهدف عولمة مبادئها وقيمها، ولكن هذه التجمعات الأيديولوجية ستتعاظم فقط إذا ارتكز العالم النامي في تعامله معها على آليات يصوغها الغرب» (ص١٧٤-١٧٥).

بل إن المفكر ناظر يطرح تساؤلاً كبيراً عن ثقافة الغرب المهيمِنة وعدوانها على الثقافات الأخرى، فالاعتداء على القِيم والثقافات المحلية يُعدُّ عدواناً على السيادة الوطنية للدول والمجتمعات، حيث أتاحت هذه المصطلحات ومفاهيمها التبرير للغرب للتدخل في أنظمة الدول النامية والعبث بكياناتها، ويتضح هذا من خلال سؤال ناظر: «وهنا يبرز سؤال: بدون الترويج الغربي لمفاهيم الإنسان من خلال ثقافة مُهَيمِنة، هل كان يمكن للدول النامية وحدها استيعاب مصطلحات (حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) و(الحكم الذاتي)؟ وهل كانت ستقبل هذه المفاهيم كتبرير للعدوان على مبدأ السيادة الوطنية؟» (ص١٤٧).

ويؤكد على النخب في العالم النامي ورجال السياسة والدبلوماسية أن غرب القوة من النوع الثالث لن يترك الآخرين بسياساتهم المستقلة وثقافاتهم بعيدين عن سيادته وهيمنته، بل

إن احتياجاتهم ليست ذات أهمية للغرب! وهو ما يتطلب الوعي السياسي والثقافي بهذه النظرة الاستعلائية، وذلك بقوله: «فليس هناك فرصة لأي دولة في عالم ما بعد الانعزالية أن تُتْرك لشأنها. ورغم أن هناك لا مبالاة واسعة لاحتياجات هذه الدول، وأن الوعود التي تُقْطَع لها اليوم تُنسى غداً، إلا أنها بالتأكيد لن تُترك لشأنها» (ص١٤٧).

وهشام ناظر الذي يعرض الإشكالية الغربية يعطي في ذات الوقت التوجيهات للأجيال، بأن المواهب والإبداع ليس حِكْراً على أحد، وأن الهوية تتقدم على كل هوية! وذلك بقوله: «أريد لأبنائنا أن يواجهوا التحديات وهم يعلمون بأن كل إنسان يملك موهبة الإبداع... أريد لهم أن يعلموا أن هويتهم الإنسانية تتقدم على كل هوية، فالإنسان وحده هو الذي يستطيع أن يتخيل مستقبلاً، وأن يملأ حاضراً بالتخطيط الهادف» (ص١٤).

وإذا كان ما سبق وهو قليلٌ من كثير يصب في خانة التشخيص لدبلوماسية القوة الغربية حول المصطلحات، وحول مخاطر تجاهل التعددية الثقافية للأمم والدول، بل ومحاولة الغائها أحياناً، فإن المفكر والدبلوماسي ورجل السياسة ناظر يُعطي للنخب من العالم الثالث شيئاً من الثقة والاعتزاز بثقافاتهم المحلية، ويؤكد لهم أن ثقافات الأمم لا يمكنها أن تموت! وعن هذا قال: «وعلى النخبة في الدول النامية أن يتلمسوا القوة في أُطُرهم الثقافية، وأن لا يكتفوا بالفضول الثقافي نحوها. ولأن رَكْنَ مثل هذه الأُطُر الثقافية في الرفوف لا يعني أنها ماتت.. كما أن ذلك لا يعني أنها ما زالت تدب فيها الحياة..، فالثقافة في ذاتها وفي محتواها الحقيقي مستودع من

التجارب الغنية» (ص١٧١). وهو بهذا يُعزِّز ثقة الأجيال والدبلوماسيين ورجال السياسة بموَروثِهم وما يحويه من القوة في تعزيز السيادة الذاتية.

بل إن السياسي والدبلوماسي ناظر يطرح ما يُقوِّي الثقة بالنفس أكثر لدى السياسيين وعموم الأجيال، بأن معظم ما يمتلكه الغرب أصبح يمتلكه الشرق من الوسائل المعرفية المشاعة بين الناس والدول إلى حدٍّ كبير، ويضرب لذلك مثلاً: أن عالَم اليوم يعيش سقوط القَنَاعات السياسية السابقة بأن صُنَّاع القرار العالمي أو الإقليمي على عِلم بأمور يجهلها عامة الناس، وذلك بقوله: «غير أننا في زمن تساوى فيه صانع القرار مع الفرد العادي في متابعة الحدث من خلال مشاهدة CNN والتفاعل الفوري مع ما يجري، مما يجعل الناس يشعرون أنهم لا يَقلّون معرفةً بما يحدث لتكوين رأي بالنسبة لما يرون ويسمعون» (ص١٥٧).

وهذا القول وما شابهه من أقوالٍ كثيرة، يرسل الرسالة تلو الأخرى أن أستاذية الغرب الثقافية التي يُسميها (الاستثنائية للغرب) قد ضَعُفت بالوعي المتنامي، أو أنها انتهت حينما انتهى -إلى حدٍّ كبير- الاحتكار للعلوم والمعارف، بل وللإعلام والوعي السياسي العام، قائلاً: إن على العالم النامي أن يحمي نفسه بما تُملي عليه ثقافته وتجربته الخاصة وسياسته المحلية الداخلية، ومما قال: «وليس على المرء بالضرورة أن يُقلِّد التجربة الغربية لإحداث التغيير، ولكنه بحاجة لأن يبني تجربته الخاصة فيه... تستطيع الأمم الأضعف أن تجد مدى أوسع للمناورة بخيالٍ واسع» (ص٢٣، ٢٤).

وأخيراً عن شيء من أهمية هذا الكتاب، فقد كَتَبَ كثيرون من رجال السياسة والفكر والثقافة عنه من شخصيات أجنبية ومحلية، وممن كتب عنه معالي الدكتور محمد عبده يماني -رحمه الله-، وهو ممن راجعه بلغته الأم الإنجليزية حسب ناظر، ومما قال: «ناقشت الكتاب مع مجموعة من المفكرين الذين اطَّلعوا عليه، وكان لهم نفس الرأي، أن هذا الكتاب يستحق أن نطرحه من جديد وأن يُترجم، وأن يكون في متناول يد أساتذة الجامعات والرجال الذين يُخطِّطون لمستقبل البلاد (ص١٠).

وفي الختام أقول: لقد أجاد أستاذ الفكر والسياسة ناظر حينما أثرى العلاقات الدولية بهذا الكتاب الذي يستحق أن تُعقد له ورشُ عمل وحوارات، ونقاشات، ونشرٍ وتعريفٍ وترجماتٍ متعددة، وإعادة ترجمة وطباعة، إضافةً إلى إمكانية استفادة أقسام الدراسات السياسية في المعاهد والجامعات السعودية وطلاب الابتعاث، فالوعي والمعرفة والتشخيص نصف المعركة الحضارية، أو هي معظم التنافس الحضاري، والكتاب يستحق أكثر من قراءة.

♦♦♦♦

## (٤)
## دبلوماسية استعمار الديمقراطية وحقوق الإنسان!
## "مراجعة في كتاب المفكِّر هشام ناظر"

في مقالاتي السابقة عن كتاب (القوة من النوع الثالث – محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) لمؤلفه هشام ناظر (١٩٣٢-٢٠١٥م) -رحمه الله-، وَرَدَ وتكرر القول بأن الكتاب يستحق أكثر من قراءة، وها هي قراءة أخرى معنية بالنشر المتخصص بالسياسات الغربية الحديثة ودبلوماسيتها. وهي رؤية للمفكر والوزير والسفير والمستشار في العلوم السياسية مما سبق التعريف به وبكتابه المثير للانتباه، الذي هو الوجه الفكري لناظر. وقد وجد الكتاب أصداء وتقريظات واسعة الأطياف، أجنبية وسعودية عن كتابه المهم في عالم العلاقات والسياسة الدولية.

والكتاب كما سبق يكشف عن الاستراتيجيات المستقبلية للغرب برؤية سياسية تشخيصية أحياناً، ونقدية أحياناً أخرى لأدوات الاستعمار (الاحتلال) الحديثة، التي سمَّاها المؤلف (القوة من النوع الثالث)، والقراءة أو المراجعة في هذا الكتاب، هي عن بعض الأدوات الاستعمارية الحديثة فقط، وتنحصر هنا في (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان)، وهي قراءة لا تعني المدح للديمقراطية أو القدح والذم لها، وليس الموضوع كذلك عن إيجابياتها لدى الغرب، أو أزماتها وعيوبها عند صانعيها وغيرهم، كما أن هذه القراءة ليست حول حقوق الإنسان مدحاً أو قدحاً، فهذه لها مجالات أخرى.

لكنها قراءة معنية برؤية المفكر هشام ناظر حول ما يُعدُّ من أدوات استعمار الغرب واحتلاله للعالم النامي والثالث، وقد حدَّد أن هذا الاحتلال سيكون أكثر في النصف الأول من الألفية الثالثة كما قال، وكما هو واقع السياسات العالمية، وعن هذا كتب مُفرقاً بين أدوات الغرب السابقة مثل (الحداثة) و(التنمية)، ووسائل الغرب الاستعمارية اللاحقة وأدواته، ومما قال: «فإبَّان الحرب الباردة كانت الحداثة ومراحل النمو هما شرع الغرب للتنمية.. إلا أن الحماس الذي روَّج الغرب به لهذا الشعار يتهاوى عندما نقارنه بالاستعمار السياسي الحالي في شعارات ومفاهيم كـ(الديمقراطية)، و(ديمقراطية السوق)، و(حقوق الإنسان)» (القوة من النوع الثالث: ص٢٥).

وتأتي أهمية فهم مصطلحات الغرب وأدوات الاستعمار الحديث للمثقف والسياسي للتعاطي السليم معها، فعالم اليوم يعيش مرحلة حرجة من التدخلات؛ حيث تقديم مصالح الأقوياء، واستخدام أدوات القوة بغموض المصطلح والمفهوم حسب تعبير ناظر في مواضع متعددة من كتابه ومن ذلك قوله: «التوجه الحالي نحو الترويج للديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والبيئة مثار شك لسببين: أولهما: الافتقار لإجماع دولي على متى وكيف وبواسطة من يمكن أن يتم هذا التدخل؟ وثانيهما: أن المنظمات التي سيُسمح لها بالتدخل باسم الإجماع الدولي واقعة تحت سيطرة دول غربية محدودة ذات مصالح معروفة» (ص٣٠).

وهشام ناظر المفكر يرى أن الغرب يحتكر تفسير الديمقراطية وحقوق الإنسان ومفاهيمها وفق الثقافة الغربية (المرجعية) دون سواها، بل وصناعة عقائد ونظم من هذه المصطلحات من طرف

واحد، ويتم من خلالها إقناع الشعوب الغربية بمشروعية التدخل في شؤون العالم النامي بهذه الأدوات! وذلك بقوله عن المصطلحات: «وهي تشبه الحملات العقائدية التي استخدمت في السابق لإقناع الشعوب الغربية بتأييد التدخل في شؤون الدول الأخرى. ولكن الفرق هنا هو استخدام القوة من النوع الثالث لتأسيس مرجعية لمفاهيم (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) و(الأسواق الحرة)، ولرفعها إلى مستوى خارق للعادة» (ص٩٠).

والديمقراطية مثلاً حسب سياقات ناظر صنمية مُقدَّسة، وسوط سياسي على دول العالم الثالث، وعن هذا قال: «المشكلة هي أن رموز الديمقراطية ومصطلحاتها الرديفة لا تُسوَّق كحقائق، وإنما كصنميات ومفاهيم بعد أن فارقت الديمقراطية معناها اللغوي كأسلوب في صناعة القرار... تحول المصطلح السياسي إلى عملية مقدسة» (ص٩١).

ويؤكد ناظر أن الديمقراطية بمفهومها الغربي كذلك تُصنع بعيداً عن الثقافات المحلية، بل تُعدُّ صنماً خارج المرجعيات المحلية، وتُفرَض إيحاءاتها الإيجابية إعلامياً وسياسياً دون اكتشاف مضمونها الثقافي، حيث يقول: «إذْ الديمقراطية أصبحت صنماً خارج المرجعية والمعاني المحلية، وهي كبقية الرموز تصبح مدخلاً للمفاهيم الضمنية دون أن يحس أحد أنها قد لا تتناسب مع الثقافة المحلية. وهذه المفاهيم الضمنية يتم تلقينها لمواطني الدولة النامية من خلال نشرات الأخبار والبرامج التلفزيونية» (ص١٢٥).

ويُنبِّه ناظر مثقفي العالم النامي ورجال السياسة فيها إلى مخاطر مصطلح (ديمقراطية السوق) للسيطرة على الأسواق العالمية

والتحكم بها حينما يقول: «ولا يرسل الغموض المقصود لمصطلح (ديمقراطية السوق) رسالة صريحة عن الأولويات الغربية فحسب، ولكنه في نفس الوقت يثبت الحاجة لتحكيم الغرب لها وتصديقه عليها. وفي هذا الموقع يستطيع الغرب أن يلعب دور الشرطي الصالح والفاسد في نفس الوقت» (ص١٢٨).

وناظر بهذا القول وما يُماثله يوضح نتائج عدم الأخذ بالديمقراطية ويُبيِّن المخاطر لدرجة فقدان حقها في السيادة! وذلك بقوله: «الدول الأضعف التي تعيش بدون ديمقراطية (مرخَّصة) يمكن أن تفقد حقها في فرضية السيادة» (ص١٢٠).

- **هراوة حقوق الإنسان:**

عن الشق الثاني من وسائل القوة من النوع الثالث كتب المفكر ناظر عن (حقوق الإنسان) وكيف أنها سوف تصبح مطرقة على دول العالم النامي والثالث في انتهاك السيادة المحلية للدول مُحدِّداً هذا بالتواريخ، وذلك بقوله: «فعلى مدى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين على الأقل، سوف يصبح وضع السيادة الوطنية على الرف، من أجل الحاجة المفترضة للدفاع عن حقوق الإنسان هو المحرك الرئيس لصراع الدول النامية مع الدول المتقدمة» (ص١١٩).

وفوق هذا فناظر يصف الغرب بأنه لن يرضى عن العالم النامي بثقافاته المحلية وسيادته الذاتية، حتى تكون متطلبات الغرب جزءاً يتلازم مع كيان الإنسان في العالم النامي، وذلك بقوله: «لابد من أن تكون الحملة قادرة على جعل المفهوم الديمقراطي الليبرالي جزءاً فطرياً في الكيان الإنساني. ولابد من القبول إلى حد ما، بأن الأعمال

التي تقوم بها الدول الغربية لحماية الحقوق التي تبنتها الليبرالية الغربية محايدة وضرورية» (ص١٢١).

ويُكرر ناظر مفهوم السيادة للدول واختراقها من خلال استغلال واقع حقوق الإنسان في العالم النامي، ومحاولة إحلال المفهوم الغربي للحقوق، وأنها قيم كونية، وذلك بقوله: «والأكثر غرابة هي أن أكثر حَمَلَةِ راية حقوق الإنسان والفرد يعملون على سياسة تستهدف جعل السيادة سهلة الاختراق، بحجة أن العالم يحتاج إلى الغرب للقيام بدور سلطات القيم الكونية» (ص١٤٤).

وناظر يكرر كلمات السيطرة الدولية من خلال استخدام القوة من النوع الثالث؛ حيث احتكار الغرب للمصطلح وتفسيره، قائلاً حول مصطلح (حقوق الإنسان): «ولنأخذ مفهوم حقوق الإنسان على سبيل المثال.. فإذا كان باستطاعة دولة أو دول معينة [غربية] أن تحتكر تفسير هذا المفهوم للآخرين حسب بعدها الثقافي وبنيتها السياسية، سيصبح من السهل عليها أن تجد الغطاء القانوني لأهدافها والتفسير المقبول لأعمالها» (ص٢٩).

وناظر يُردف قائلاً عن العقوبات المنتظرة للمخالفين في رؤية الحقوق، وذلك بقوله: «فعندما يصبح عزل دولة من الدول لمخالفتها تعريف حقوق الإنسان مشروعًا، فإن معايير الغضب والعقوبة سَتَسقُط بسهولة على من هو خارج نطاق الدول التي وضعت وفسَّرت هذا التعريف» (ص٢٩).

ويُنبِّه المفكر ناظر بأقوال كثيرة وردت في كتابه عن ارتباط الديمقراطية وحقوق الإنسان بأنها وسائل مكشوفة للسيطرة على القرية الكونية، ومن ذلك قوله: «وتتطلب الديمقراطية وحقوق

الإنسان من دعاتها صلات أمينة مع مبادئ يُفترض حيادها والتصاقها بتكوين الإنسان، لا أنها وسائل مكشوفة للسيطرة... في الغرب الذي نصب من نفسه حامياً لها وقاضياً عليها» (ص١٥٨).

وناظر المفكر يؤكد أن الديمقراطية الغربية هي الحياة وما عداها موت حسب تسويقها أو فرض الغرب لها! بل لابد أن تكون ديمقراطية مُستوردة وسلعة صنمية لابد من كسبها -ليست محلية الصنع!- ويرتبط بهذا الاستيراد المُعلَّب للديمقراطية بأيديولوجيتها الغربية أهمية الحصول على حقوق الإنسان كمنتج غربي كذلك، فهما متلازمان لدى الغرب للتصدير! وذلك بقوله: «بدون الديمقراطية اُعتُبِر أن هذه الشعوب تعيش في ظروف غير إنسانية. وبنفس الطريقة يتم تحويل حقوق الإنسان من وسيلة إلى غاية في حد ذاتها... وعند هذه النقطة تصبح حقوق الإنسان سلعة صنمية لابد من كسبها» (ص١٣٩).

وهذه الاقتباسات عن الموضوعين، وما ورد في عموم الكتاب، وإن أصبحت معروفة لدى كبار المثقفين فضلاً عن رجال الفكر والسياسية، إلا أن الكتابة بلغة العلم والمعرفة السياسية عن هذه القِيَم الغربية الاستعمارية على هذا النحو من التوضيح والتوثيق، والتوعية عن هذه القضايا بقراءات علمية أصبح في غاية الأهمية؛ حيث حرب المصطلحات والاحتلال بها من سمات المرحلة، ولا سيما في العلاقات الدولية فيما بين دول القوة ودول العالم النامي في مستهل الألفية الثالثة، وهو ما يتطلب معرفة أكثر عن القوة من النوع الثالث ومصطلحاتها.

وحول هذا الكتاب (القوة من النوع الثالث) ورسالته للمثقفين وأساتذة السياسة في العالم النامي قالت عميدة كلية العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا ليزا أندرسون Lisa Anderson: «لقد كُتب هذا الكتاب ليُحرِّك أقران هشام ناظر من المثقفين في العالم النامي، أن يعتمدوا التفكير المستنير في التحديات التي تواجههم اليوم، وبالتالي فهو كتاب يستحق انتباه الكثيرين من القراء الفاحصين في العالم الغربي وما حوله» (ص٩).

وعن الإشادة بما حواه الكتاب حول العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول كَتَبَ عنه نائب رئيس مجلس الأمناء لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) ديفيد منكر أبشير David M. Abshire: «حقاً إنه رحلة ثقافية في عالم القوة .. فالاتساع الذي حظي به الكتاب في اهتماماته، والذي لم يقتصر الدليل عليه في سعة الاطلاع الذي ظهر في مراجع الكتاب لهو مدهش حقاً. فتلخيص ناظر الدقيق، واتساع علمه يقدم لنا مؤونة ثقافية جديرة بالفحص في العلاقات بين الدول» (ص٩).

ولهذه المكانة العلمية للكتاب أكرر القول بأن الكتاب بحاجة ماسة إلى أن يكون من كتب الثقافة السياسية، أو المناهج الدبلوماسية حول العلاقات الدولية، كما أنه كتاب يتطلب خدمة أكثر في دقة الترجمة وبلغات أخرى، إضافةً إلى أنه يحتاج إلى قراءات متعددة فيما يخدم الأجيال، خاصةً من المعنيين بالعلاقات الدولية والدبلوماسية لرفع سقف الوعي المعرفي عن مرحلة الاحتلال بالقوة من النوع الثالث ومصطلحاتها.

وفي الختام أقول معلقاً ومتسائلاً حول ما يتناغم مع سياقات المقال واقتباساته، وهو تساؤل عن الديمقراطية والحقوق، وما يرتبط بها من انتهاك للحريات الدينية على سبيل المثال كما هو واقع بعض الدول الأوروبية! وهل هناك نتائج جديدة أخرى عن تحديات تطبيقات الديمقراطية الغربية؟ لا سيما وقد بدأت تظهر تصدعات سياسية للحريات والديمقراطيات في بعض الساحات العالمية؟ وهل اقتحام مبنى الكونجرس الأمريكي بعد خسارة ترامب للانتخابات عام ٢٠٢١م يُعُّد من مقوضات الديمقراطية وحقوق الإنسان؟! ثم هل ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية من تجذير الانقسام السياسي الكبير بين الحزب الجمهوري والديمقراطي لدرجة تنذر بالاقتتال الداخلي يُعدُّ من ثمرات الديمقراطية أو من احتضارها؟ ((ولله في خلقه شؤون))

♦♦♦♦

## (٥)
## التلازم بين (الهويات الثقافية والسيادة) في كتاب المفكر هشام ناظر-رحمه الله-

حينما يتحدث الإنسان أياً كانت ديانته وفكره عن الثقافة فإنه يُعبِّر عن ثقافته المُستمدَّة -غالباً- من دينه وعقيدته أو من أيديولوجيته الفكرية أياً كانت -كقاعدة عامة-، فالأديان والعقائد هي صانعة الثقافات والأيديولوجيات العالمية في غالب أحوالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وكتاب ناظر (القوة من النوع الثالث – محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) يكشف عن جانب مهم من هذه القاعدة، كما يكشف عن هذا التلازم الكبير الموجود في الغرب بين الثقافة والسياسة مثلما هو في الإسلام تقريباً، بالرغم من بروبغندا الفصل الظاهر في الغرب بين الأمرين.

وهشام ناظر المؤلف المفكر المثقف الدبلوماسي (١٩٣٢-٢٠١٥م) يكرر القول عن الثقافة والهوية وتَلازُم هذا مع السيادة، وذلك في كتابه المذكور الذي يستحق تعدد القراءات والمراجعات.

ويؤكد ناظر في مواضع كثيرة من كتابه على أهمية أو وجوب قبول الغرب للإنسان في أي مكان كما هو بثقافته، وذلك بقوله: «وبعد المعرفة والتلهف للمعرفة، أريد لأبنائي أن يطالبوا بحقهم في حوار إنساني دولي جديد، تلعب كل الأمم دوراً فاعلاً فيه. أريد لهم أن يُطالبوا بحوار مبني على الالتزام بقبول الإنسان كما هو، لا كما يُراد له أن يكون» (القوة من النوع الثالث: ص١٤)، وهو في الوقت ذاته يطلب من

الأجيال ما هو أكثر من المعرفة والمحافظة على الهوية وذلك بقوله: «أن يحموا آليات اختيارهم المستقاة من ثقافتهم الخاصة، والمستوحاة من معالم شخصيتهم المُميزة» (ص١٤).

وأكثر من هذا الطلب والطموح لناظر، أنه يرى أن النجاح لا يكون ناتجاً عن تقليد ثقافة الغالب، بل يكون بالإبداع بتقديم ثقافته المحلية وقِيَمِه، بدلاً من رفض ثقافة أصحاب القوة من النوع الثالث فقط، وعن ذلك قال: «ويمكن أن تتحقق تلك السيطرة في المستقبل من خلال التركيز على ما تستطيع الدول النامية أن تقدمه بدلاً من البحث فيما يمكنها أن ترفضه» (ص٣٦).

وناظر يتطلع بطموحاته لشباب المستقبل من الأجيال إلى فهم حقيقة الحوار مع الغرب وطبيعته المؤدلجة، وذلك على سبيل المثال بقوله: «أن حوار الشمال والجنوب أو الشرق والغرب مصيريٌ وليس حقيقياً، وإنما هو حوار من طرفٍ واحد (من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب)» (ص٣٧).

وناظر المفكر يُنبِّه كثيراً إلى مخاطر فصل الجانب السياسي عن الجانب الثقافي لدى العالم النامي بثقافاته المحلية حينما يُطلب منهم ذلك، حيث يقول عن هذا: «إن فصل الكيانات السياسية عن الحقائق الثقافية تُفرِّق بنظرة سطحية صناعة القرار عن التجارب المشتقة من النمو الطبيعي والثري للثقافة الوطنية» (ص١٢٤).

ويخاطب ناظر مثقفي الدول النامية بما يجب عليهم فعله، حول أهمية التوعية عن القيادة الغربية العرجاء للعالم، وذلك بقوله: «وعلى مثقفي الدول النامية أن يسعوا لجعل المحاولة الغربية المتعرجة لقيادة العالم مفهومة وشفافة بقدر الإمكان. ولابد لهم

من استيعاب رياح التغيير الدولية بأكبر قدر ممكن من الدقة في تقدير توقيتها وطبيعتها وشكلها وتأثيرها» (ص٢٨).

وناظر المفكر لم يُغفِل النقد الداخلي لكثير من أصحاب الثقافات المحلية، حيث غياب التفكير النقدي أو ضعفه، موجِّهاً الفرد للطريق المستنير للعمل مع مجتمعه المحلي، وليس الفرد المستهلك والمُقلِّد، وذلك بقوله: «وتعليم التفكير النقدي سَيُعين أبنائنا على رفض شطحات الغرب التي تُعرض بأساليب جذَّابة، ونداءاتها لقبول فردية الغرب السياسية.. فهم سيتعلمون أن الطريق الصحيح للفردية هو الفرد المستنير. وهم سيتعلمون تحليل العملية الديمقراطية ومثالبها، وفوائد الأسواق الحرة ومضارها، وسيعلمون أنه لا يوجد سحر أقوى فعلاً وتأثيراً من الفرد المستنير القادر على التفاعل المستمر مع مجتمعه» (ص١٧٣).

- **دور المثقف الغربي والتغيير:**

كما أن ناظر يُطالب بفهم عميق للقوة الصاعدة للغرب واستعماره الحديث فهو كذلك يريد وعياً بدور المثقفين في الغرب في تشكيل الفكر والسياسة، وهم الذين يتمتعون بالاحترام في بلدانهم! حينما قال: «على أن أي فهم عميق لهذه القوة الصاعدة يتطلب فهما للثقافة الغربية إجمالاً. والأهم من ذلك أن الأمر يتطلب وعيًا جديدًا بدور المثقفين في الغرب في بناء وتشكيل الفكر الغربي، وانعكاس ذلك على المؤسسات والإعلام... ففي المجتمعات الغربية وبعض المجتمعات غير الغربية تقليد عريق يحترم المثقفين كأناس يُشكِّلون ويُفسِّرون لنا عالَمنا، ويدفعون بنا دومًا لفهمٍ جديد» (ص٢١).

وحول فهم المفكر ناظر لطريقة التفكير الغربي المؤدلج بأستاذيته للعالم، وأن تجارب الغرب هي ما يُنجِّح أي تجربة حسب تصوراتهم! أكَّد على من أراد التغيير: بأن لابد له من المحافظة على هويته وسيادته من دول العالم النامي، وفهم هذه الحقيقة جاء من التجربة العملية الشخصية، حيث يقول: «ومن خلال عملي مع المستشارين الغربيين، أدركت أنهم قَيَّدوا فهمهم للإنسان وفهمهم للقوة وفهمهم للتغيير في سلسلة من القناعات التي تخدمهم.. وتَمَخَّضَ عن ذلك، أن الطريقة التي صاغوا بها هذا الفهم رَبَطَتهم داخل تصور جديد، بأن التغيير لا يتم إلا تحت ظروف معينة، وضمن أُطر زمنية محددة تنطلق من تجربة غربية بالكامل»! (ص٢٣).

وهو يقول عن (الإنسان والقوة والتغيير) وقدرتها على إحداث التغيير من خلال التجارب الخاصة دون تقليد للرؤية الغربية: «إن الطريقة الوحيدة لمواكبة التغيير هي بالاستثمار فيه، وكان هذا أول تصريح لي حول علاقة القوة الإنسانية بالتغيير، ومدى أهمية عبقرية الفرد بحد ذاتها في إحداث التغيير، والتعامل معه بغض النظر عن إمكانات المرء الفردية. وليس على المرء بالضرورة أن يُقلِّد التجربة الغربية لإحداث التغيير، ولكنه بحاجة لأن يبني تجربته الخاصة فيه» (ص٢٣).

ويدوِّن ناظر خلاصة تفكيره في (الإنسان والقوة والتغيير) حول إمكانية التقدم والمنافسة للعالم النامي والثالث أمام القوة من النوع الثالث، بأنها ممكنة بثقة عالية، وذلك بقوله: «ولقد تسارع تفكيري في القوة والتغيير والمؤسسات والإثنية ليتواكب مع الانتشار الهائل

للاتصالات الإلكترونية وأنظمة القوى التي تتكون حولها. ولمَّا عُدتُ إلى أفكاري الأولى بحثًا عن تصور أكثر تكاملاً لمفهوم القوة، أصبحت أكثر اقتناعاً أن الفرصة أصبحت متاحة للدول الصغيرة والضعيفة، لكي تستغل إمكانات القوى المضادة لزيادة قوتها» (ص٢٤).

- **الفصل الثقافي والانفصام:**

مع الاسترسال في أفكار ناظر وطرحه أهمية التلازم بين الهويات الثقافية والسياسية للدول النامية، يلحظ القارئ حجم ما تبذله دول القوة من النوع الثالث من جهودٍ لتحييد الأنظمة السياسية المحلية للدول عن ثقافاتها! بتفاصيل كَتَبَها ناظر لا يسمح هذا الموضوع المحدود باستعراضها، ولكن مما قال حول هذا الواقع العالمي عن نادي الأقوياء والقوة من النوع الثالث مع الدول النامية: «المفارقة أن هذه الجهود لتحييد الأنظمة السياسية ثقافياً لا يمكن لها إلا أن تُؤجِّج حدة الصراع الثقافي والسياسي بين الأمم وداخلها. فلنتصور تأثير ذلك على الدول النامية التي يبدو أنها قَبِلَت هذا الفصل الضحل بين السياسة والبعد الثقافي» (ص٢٧).

وناظر الذي يرى أن الغرب بسياسة الفصل بين السياسة والبعد الثقافي للعالم النامي يُريد من ذلك بقاء أستاذيته الثقافية، لكنه سيواجه مخاطر أكثر بعدم ضمان النجاح مع المُستهدف من الدول النامية والعالم الثالث؛ لأن هذا التهميش لثقافات الآخرين لا يمكن أن يستمر، فهو يقول: «ولكن فصل السياسة عن البعد الثقافي كاستراتيجية غربية للحفاظ على الاستثنائية ستخلق دون شك القوة المضادة بدرجة كبيرة. ولأن الغرب اختار أن يُقلِّل من أهمية

البعد الثقافي تصبح السياسات والقوة الإنسانية والتغيير وكل العملية الإنسانية مُشوَّهة، ولا يمكن على أثر ذلك ضمان النجاح الغربي فيما استهدفه على أي حال» (ص٢٧-٢٨)، بل إنه يقول عن نتائج استخدام هذه القوة: «كل استخدام للقوة يخلق قوة مضادة حتى من أصغر الدول» (ص٢٥).

والحقيقة أن هشام ناظر المفكر لا يكتفي بالتشخيص للغرب أو التوصيف للقوة من النوع الثالث بقدر ما هو غيور على العالم النامي والعالم الثالث كما يسمونه، وبطرح ما يجب على هذا العَالَم أن يفعل مع هذه الاستثنائية الغربية؟ حيث الحق المعرفي حق للجميع، يُستمد من الكنوز الثقافية المخزونة لجميع الدول، وهو يؤكد أن الخطاب الأحادي الغربي يؤدي إلى الغبن السياسي حسب قوله، ومن ذلك قوله: «ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية، واتفاقات حقوق الإنسان وحماية البيئة، وتطويع السيادة إلا من خلال حوار دولي حقيقي، إذْ أَنَّ على كل الدول مجتمعةً أن تُعيد تدوين حقوق الإنسان وحرياته، ووضع حدود دنيا للحالات التي تسمح بتدخل المجتمع الدولي في شؤونها الداخلية، وأن يكون هذا التدوين مُستمداً من الكنوز المخزونة في الأبعاد الثقافية للدول جميعها، وليس مقتصراً على الدول الكبرى الغربية وحدها» (ص٣٠-٣١).

والحقيقة أن كتاب (القوة من النوع الثالث) يكشف للقارئ كم هو مثير وحري بالنقاش محاولات الفصل بين السياسة والثقافة خارج نطاق دول الغرب! ثم ما حجم غيرة المؤلف على بلدان العالم النامي لتعيش بمساواة وعدالة مع بعضها البعض، حينما تُستمد حقوق الإنسان -كأنموذج- من الكنوز المخرونة في الأبعاد الثقافية

لها، دون احتكار الدول الكبرى لهذه الحقوق والمفاهيم التي يُراد استبعادها من البعد الثقافي المحلي للدول والمجتمعات والشعوب والحضارات الأخرى.

وبهذا العمق الفكري في التشخيص والطرح المعرفي في فهم المنظومات الغربية وحقيقة أدواتها حظي الكتاب بتقريظات متعددة، ومن ذلك ما كتبته الأستاذة المشاركة في كلية العلوم السياسية بجامعة فلوريدا الدولية بميامي شيريل روبنبرغ cheryl a. rubenberg حول نتائج الكتاب: «الكتاب يحوي بين دفتيه أكاديمية صاحبه وفكره.. فهو يرفض الأنظمة الغربية وخطابها السياسي، ويجادل لمصلحة رؤى مختلفة وخيارات مختلفة تسمح بتعددية الرؤى من ثقافات مختلفة.. وقد نجح بما يستحق الإعجاب في كليهما. فالقوة من النوع الثالث كتاب تحليلي قوي ومثير» (ص١٠).

كما أن الأستاذ محمد عمر العامودي أحد رفاق درب ناظر أكَّد على القيمة العلمية للكتاب وأهمية السيادة الثقافية أو الاحتفاظ بها للدول النامية والعالم الثالث، فقال في تقريظات الكتاب: «ماذا يريد المؤلف من أبناء أمته؟ يريد أن تتقدم هويتهم على كل هوية، أن يطالبوا بحق في حوار إنساني دولي جديد تلعب كل الأمم دوراً فعَّالاً فيه، وهو إذْ يدعو الدول النامية إلى المحافظة على ثقافتها. يؤكد أن ذلك يعتمد على قدر ونوعية مساهمتها الإنسانية بأكثر مما يعتمد على قدرتها على المواجهة والصراع» (ص١٢)، وقال العامودي اقتباساً من أقوال ناظر: «أريد لهم أن يعلموا أن هويتهم الإنسانية تتقدم على كل هوية.. فالإنسان وحده هو الذي يستطيع أن يتخيل مستقبلاً وأن يملأ حاضراً بالتخطيط الهادف» (ص١٤).

ولكل هذه الاعتبارات فإن هذه الرؤية الثاقبة من ناظر تتطلب القراءة أكثر، والكتابة فيها، والتسويق المعرفي لمضامينها بين الأجيال، للتعاطي السليم مع التحولات المحلية والإقليمية والدولية، ولتعزيز الثقة بقدرات الأجيال وثقافتهم التي تحث على العلم والمعرفة وعلى الابتكار والإبداع. والله خير حافظٍ ومُعين.

♦ ♦ ♦ ♦

## (٦)
## حقيقة المنظمات الدولية
## -قراءة في كتاب القوة من النوع الثالث-

القراءة في كتاب (القوة من النوع الثالث - محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) لهشام ناظر (١٩٣٢-٢٠١٥م) -رحمه الله- لا تنتهي بمقالين أو ثلاثة أو أكثر؛ لثراء المعرفة عن العلاقات الدولية المعاصرة ووسائلها وطبيعة من يحكمها ويتحكم فيها، وعن الآليات السليمة في التعاطي معها، ولهذا جاء هذا الموضوع مخصصاً عن قوة أدوار (المنظمات الدولية) التي هي إحدى أدوات استعمار (احتلال) القرية العالمية بالقوة الناعمة وغيرها كما عبَّر عن هذا ناظر في كتابه.

ويأتي هذا المقال في وقتٍ تتعرض فيه أبرز هذه المنظمات الأممية لاختباراتٍ شاقة وتحديات صعبة -كما هو واقع الأمم المتحدة ومجلس الأمن-، لا سيما مع مُستهل الألفية الثالثة، فهي -على سبيل المثال- لم تكبح جماح الحرب العالمية الموصوفة من أمريكا بـ(الحرب القذرة)، وذلك على أفغانستان والعراق، بل هي طرف مُدان فيها على المستوى الإنساني، ثم إنها لم تضبط بوصلة الصراع الروسي الغربي والتوازنات السياسية؛ حيث اندلعت حرب أوكرانيا العالمية في فبراير عام ٢٠٢٢م التي دخل فيها حلف الناتو ودول الغرب مجتمعة في صراعٍ عسكري مرير قابل للانفجار إلى ما هو أسوأ؛ بسبب الاستفزاز الأمريكي لروسيا بأوكرانيا الذي يُنذر بحرب نووية! ويُضاف إلى هذه التحديات وعي الشعوب العالمية وبعض حكومات الدول حول حق الرفض (الفيتو) الخاص بالدول الخمس الكبرى، وما

في هذا من تعطيل للعدالة الدولية وانتهاك لحقوق الإنسان وسلام الدول الأخرى، وما صحب هذا من تفاقم الصراعات والحروب، وبالتالي تضاعفت حالات تكريس الكراهية، وعدم التسامح الدولي، وهو ما انعكست آثاره السلبية على النظام العالمي برمته.

وعن حقيقة هذه المنظمات أفرد ناظر الفصل الرابع من كتابه عن مواصفات نجاح الاستراتيجية الغربية، والطرق التي تلجأ إليها المنظمات الحكومية والمدنية في الغرب، من أجل خلق أُطر عالمية يتم من خلالها صناعة الأستاذية (الاستثنائية الغربية) التي تُفرَض على الآخرين من الدول النامية والعالم الثالث كما يسمونه، وناظر ينقل نظرة وتوصيف دول الغرب الكبار للدول النامية في ظل المنظمات الدولية والأممية وأندية الكبار بقوله: «تهافت الدول النامية على أن تصل إلى الحد الأدنى من المستوى الذي حدَّده الغرب، فقد قبلت جملة من التسميات التي تُحدِّد مكانتها.. فاسْمُها هو: (العالم الثالث)، ومستواها هو: (الدول النامية)، وعقليتها هي: (الدول غير المنحازة). وتلهث هذه الدول وتَجْهَد للانضمام إلى نادي (الاستثنائيين) الذي تقوده وتقوم بحجَابَةِ بوابته الدول الصناعية الكبرى الثمان (G8)، ولكن النتيجة أنه بعد سنوات من المجاهدة للقبول داخل الأُطُر الغربية لا تزال هذه الدول خارج أندية الاستثنائيين» (القوة من النوع الثالث: ص٢٧).

وناظر بهذا الوضوح والجرأة يكشف عن سياسات القوة الغربية في تسميتها للآخرين، وتحديد مستواها، ومستوى عقليتها! بل إنه يذكر الدول بالعدد لتبقى كما هي عدداً ومستوى خارج أندية الكبار الاستثنائيين كما يقول: «ولهذا فإن أكثر من مائة وثمانين دولة ما

نَمَتْ بعد بما فيه الكفاية، تتفرج بين حين وآخر على ما يشبه مجلس وصاية، يجتمع ويتخذ القرارات في أندية أصغر حجماً» (ص٢٧). وناظر بهذا القول، يرى أن هذا التحييد لثقافات الدول وسيادتها هو ما جعل (١٨٠) دولة باقية خارج أندية الأساتذة الاستثنائيين، لتبقى قاصرة إلى الأبد، غير نامية، بل ومُحتَفِظة باسم دول العالم الثالث!

وحول واقع المنظمات الدولية والأممية سابقاً، ثم دورها في عصر القوة من النوع الثالث، يؤكد ناظر أنها أصبحت لاعباً رئيساً في الأحداث أو صانعةً لها كما يقول: «ففي عصر القوة من النوع الثالث تجد هذه المنظمات مكانها المناسب تماماً... فبعد أن كانت هامشية في النظام السياسي الدولي بدأت المنظمات المدنية في الظهور كلاعب أساس يتمتع بقوة مالية ومعلوماتية وسياسية هامة» (ص١٣١).

ويقول ناظر مشخِّصاً موقعها الحقيقي في الأحداث الدولية، وأنه لا بد من المراجعة والتقييم لأدوارها بحق العالم النامي: «وكانت النظرة التقليدية إلى هذه المنظمات على أنها مستقلة عن الحكومات وبدون ارتباطات قوية مع بعضها البعض... غير أن شخصية المنظمات المدنية تغيَّرت بشكل درامي خلال العقد الأخير. فقوتها الأولية وبناؤها وتأثيرها على العلاقات الدولية عموماً، ودخولها ضمن أُطر السياسات الحكومية الدولية، وتأثيرها داخل وخارج حكومات الدول النامية يحتاج إلى مراجعة وتقييم» (ص١٣٢).

ويكرر التوصيف بصورة أوضح وأدق أن هذه المنظمات بأدوارها السلبية بحق العالم الثالث أو النامي مجرد قوة بالوكالة وبدائل عن الحكومات الغربية في ممارسة الأدوار، وذلك بقوله: «وفي النهاية

فإن هناك سؤال حول كم من (المجتمع المدني) والحوار والهوس بالمنظمات المدنية له علاقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟... وبشيء من الحول الشديد فقط سيمكن لنا النظر إلى المنظمات المدنية على أنها مجرد جهات متعاقدة وقوة بالوكالة، وبدائل للحكومة بشكل عام، وللحكومة السيئة على وجه الخصوص» (ص١٣٦).

وناظر يصف الرسالة الثقافية لهذه المنظمات بوضوح تام بقوله: «محترف المنظمات هو رسول الثقافة الغربية في الموقع، المتلهف لتقديم عرض يُرضي المتبرعين في الحكومة والمؤسسات... وقد حققت المنظمات المدنية نجاحاً مماثلاً في تعريف نفسها مع القيم التي تتبناها» (ص١٣٨، ١٣٩).

وهو في كتابه المعني هنا يكشف بصورة أكثر وضوحاً عن دور المنظمات في تهيئة أو تبرير احتلال القرية الكونية، فالمنظمات لا تعدو أن تكون من وسائل القوة من النوع الثالث، حيث يقول: «ولا يقوم موظفو المنظمات المدنية بإدارة أو حتى تطبيق السياسات فحسب، وإنما هم لاعبون إضافيون في تشكيل الإجماع الدولي على تعريفات تتوافق مع غايات السياسة الخارجية في الدول المتقدمة، ومع قنوات الاتصالات في الدول النامية والمتقدمة» (ص١٤٣).

بل إن ناظر يُحدد أبرز المنظمات الأممية في السيطرة على العالم الثالث، وأنها غير محايدة، وذلك بقوله: «والأمم المتحدة هي أفضل مثال على مؤسسة تعكس وتمثل الأهداف الوطنية المحددة للدول التي تسيطر عليها وقيم البيروقراطيين الذين يعملون فيها . فأهدافها المعلنة التي تبرر تمويلها وتمكينها من العمل هي مجرد انعكاس

للمواقف العقائدية الغربية. وما كان هذا الوضع خاصا بالأمم المتحدة فحسب» (ص٢٥).

وناظر المفكر لم يكتفِ بالكشف العام عن أدوار هذه المنظمات كلاعب رئيس في احتلال العالم بالقوة من النوع الثالث، بل إنه يتحدث عن صناعة بعض الأزمات، مثل أزمات التغير المناخي والبيئة بغرض التدخل في شؤون الدول من خلالها، سواءً للدعم المالي أو التدخل بالسياسات الداخلية، وذلك بقوله بتصوير إبداعي: «أُعِدَّ المسرح لتبرير التدخل في (البيئة)، لا الدولة، في أي بلد. ولعل أكثر المعارك أهمية دارت حول حق الدولة في مواردها الخاصة باستخدامها لمصلحة شعبها بدون عولمة التنمية الوطنية من خلال المبادئ البيئية الكونية» (ص١٤٠).

- **المنظمات الإنسانية والإغاثية:**

إذا كانت تلك الاقتباسات السابقة تتحدث عن المنظمات والهيئات الأممية والوكالات الدولية المعنية -في الأمن والسلام- من خلال الحقوق والديمقراطية والبيئة، فإن المنظمات الخيرية والإغاثية –حسب رؤية ناظر- ليست خارج منظومة وسائل القوة من النوع الثالث، فعلى سبيل المثال أورد ناظر حول العطاء الأمريكي الخارجي ما كتبت عنه: «جوليا تافت، رئيسة (إنتر أكشن) وهي مجموعة تضم تحت لوائها ١٥٠ منظمة خيرية في أمريكا تعمل في ١٦٥ دولة، خلال مناقشات الميزانية الحكومية لعام ١٩٩٣م: (نحن الذين نعمل على الأرض خارج البلاد، ولكن بدون قيادة الحكومة الأمريكية لن يكون لنا وجود)... بَيْدَ أن التزام الولايات المتحدة

بسياسة خارجية تعتمد على مبادئ المنظمات المدنية يعتبر في غاية الأهمية» (ص١٣٣).

والمفكر ناظر يُكرر القول أن من أهداف هذه المنظمات الخيرية هو الحصول على الاستثنائية (الأستاذية) الغربية، والتآمر بين الإعلام ودول القوة من النوع الثالث، كما قال: «فرغم الأعمال الخيِّرة التي تقوم بها هذه المجموعات، والخدمات التي تقدمها لكثير من الدول الفقيرة حول العالم، فمن المهم الحفاظ على الفصل بين أعمالهم ضمن النظام، واستخدام هذا النظام في الحصول على الاستثنائية، وليس هناك دليل واحد على التآمر بين المنظمات والحكومات أكثر منه بين الإعلام والدولة» (ص١٣١).

ويُوضِّح في موضع آخر من كتابه (القوة من النوع الثالث) عن هذه المنظمات واستراتيجياتها المُوجِهة، حتى على مستوى تصنيف العالم بالتحضر من عدمه! وذلك بقوله: «فالمؤسسات التي تُقام من أجل إشاعة الخير لكل الناس: السلام، النمو، القضاء على الجوع، التوعية بالصحة، الدفاع عن البيئة، لا تجرؤ أي دولة أن تكون خارجها. فعدم الاشتراك في هذه المصطلحات قد يَصِمها ويضعها خارج بوابات المجتمع الدولي المتحضر» (ص١٢٩).

وناظر في الوقت ذاته لا يرفض عموم الخطاب السياسي الغربي، لكنه يدعو لتعدد الرؤى واحترام الثقافات الأخرى، وأن لا تكون الدول النامية في صفوف المُستهلِكين، بل إنه يدعو إلى اقتحام الحائط الغربي لبيع بضاعتنا و(تسويق ثقافتنا) في أسواقه، والترويج لرؤيتنا ورؤانا حسب قول الأستاذ محمد عمر العامودي في التعريف بهذا الكتاب.

ولهذا العمق في التناول والطرح عن موضوعات طالما غابت عن كثير من المثقفين والمفكرين حول فهم الغرب ومنظماته وأدواته، فإن هذا الوعي بهذه المفاهيم أو الألاعيب يُعدُّ مفخرة للمؤلف المفكر السعودي ولبلاده. وليس هذا الفهم عن ناظر وكتابه اجتهاداً فردياً، فقد قرَّظ أحدهم –على سبيل المثال- هذا الكتاب ووصفه بالمتحدي! وهو حسن منصور رئيس إدارة اللغة الإنجليزية السابق بجامعة بنجالور الأمريكية، وقال عنه: «من النادر أن يلتقي الإنسان بعربي ينتمي إلى النخبة في الشرق الأوسط، ينتقد الغرب في ادعائه تجاه حقوق الإنسان والديمقراطية والأسواق، خصوصاً إذا كان قد سَبَقَ وخدم كوزير سابق في حكومة المملكة العربية السعودية يدير أجهزة هامة كوزارتي التخطيط والبترول .. إذ تنفي مؤهّلاته هذه أن يَعمَدَ إلى كتابة مثل هذا الكتاب. إلا أن القوة من النوع الثالث مع عنوانه الفرعي عن محاولة الغرب استعمار القرية العالمية يبعث برسالة، أنه آلى على نفسه أن يتحدى ادّعاء الغرب، وأن يكشف نيته في إعادة بناء العالم على نموذجه، لا بد للقارئ أن يشعر بالجميل لناظر الذي كَشَفَ الغرب على حقيقته.. إمبراطور بلا ثياب» (ص١٠).

والكتاب بهذا الوصف من منصور، والتوصيف من غيره حسب أقوالهم في مستهل الكتاب (رأي النقاد في هذا الكتاب)، مما يطرح الاهتمام والواجب على نخب المفكرين والمعنيين بالسياسة والدبلوماسية والمنظمات الأممية حول خدمة هذا الكتاب بالتعريف به وترجمته وإهدائه، والعمل على اقتحام هذا الكتاب لدوائر التميز الفكري والثقافي لحصد الجوائز، فهو عمل يستحق، كما أن مؤلِّفه المفكر هشام ناظر يستحق التقدير والاحتفاء بهذا الوجه

الفكري كما هو الاحتفاء به وزيراً وسفيراً ومستشاراً، ورحم الله كل من تعب في الفهم والإفهام.

♦ ♦ ♦ ♦

## (٧)
## الاستعمار بالمصطلحات والسيادة الوطنية[٣]

الحديث هنا ليس عن الاستعمار المكشوف كالاحتلال للعراق وأفغانستان وفلسطين ولكنه عن نوع قد يصدق فيه الاستعمار الذكي أو الناعم بمدخلات ثقافية فكرية أو حقوقية، فهناك شعارات ومصطلحات برّاقة ومنظمات عابرة للقارات جاهزة للانقضاض ولفرض تلك الشعارات بل إن المصطلحات أصبحت ملفات سياسية تطفو أحياناً أو تخبو حسب الحاجة الغربية, بل ويتم الانتقام من بعض الدول حسب المواقف السياسية لها دون تقييمها بالعمل بالمضامين الحقيقية لتلك المصطلحات, والقوة من النوع الثالث كما يسميها هشام ناظر وسيلة مثلى لتحقيق هذا النوع من الاستعمار.

حيث يقول في كتابه (القوة من النوع الثالث): «من السذاجة أن لا ندرك أن مصطلحات من نوع (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) و(البيئة النظيفة) يمكن أن تستخدم لتحقيق غايات ومصالح سياسية واقتصادية للعالم الغربي.... يجب أن لا نغفل بسذاجة احتمالات التأثير السياسي لمثل هذا التلاعب اللغوي على الأمم المتلقية» (القوة من النوع الثالث: ص٣٩).

ويقول ناظر: «فإبان الحرب الباردة كانت الحداثة ومراحل النمو هما شرع الغرب للتنمية.. إلا أن الحماس الذي روّج الغرب به لهذا

---

(٣) تم الاكتفاء بمقتطفات معبرة من الكتاب الجميل والمثير لمعالي الدكتور هشام ناظر، القوة من النوع الثالث (محاولة الغرب استعمار القرية العالمية) نظراً لتغطيته القوية في جميع فصوله لهذه القضية.

الشعار يتهاوى عندما نقارنه بالاستعمار السياسي الحالي في شعارات ومفاهيم كـ(الديمقراطية) و(ديمقراطية السوق) و(حقوق الإنسان)» (ص٢٥).

ويقول هشام ناظر في كتابه القوة من النوع الثالث: «الديمقراطية بالنسبة للدول الغربية ليست هدفاً حقيقياً في المقام الأول، فإن الاستخدام الرمزي لـ(الديمقراطية) و(السوق الحر) كأدوات لتحقيق الهيمنة يهدد تحقيق كلا الهدفين» (ص٣٧).

وكما يقول هشام ناظر (تحول المصطلح السياسي إلى عملية مقدسة): "وفي سوق الرموز والأفكار، فإن لعقيدة الديمقراطية حضوراً مؤسساً مقدوراً عليه، كما أن الحوار حول الديمقراطية أصبح بالفعل عملة معترفاً بها في خطاب السوق العالمي. وبمجرد تأسيس الديمقراطية كماركة عالمية فإنها سترتقي فوق الدول المفردة والأُطر الثقافية التي تستخدمها في التقييم والحكم" (ص٩١).

وإذا كان ما سبق يكشف الحقيقة عن بعض الوسائل الاستعمارية الجديدة فإنه يعطي لمحة حقيقية عن ملاعب تلك المصطلحات وأنها العالم العربي والإسلامي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام.

ولهذه المصطلحات قوة تنفيذية تدفعها وتقذف بها إلى ملاعب الطرف الآخر الذي يكاد يخلو من اللاعبين حيث لا توجد مؤسسات القطاع الثالث على مستوى المرحلة التاريخية الجديدة.

إن مواصفات النجاح في القوة من النوع الثالث كما وصفها هشام ناظر تكمن في المنظمات المدنية كجنود لتسويق الديمقراطية والأسواق الحرة حينما قال: «في عالم ما بعد مرحلة الانعزالية

والحرب الباردة سيشتعل الخلاف بين الغرب وبقية العالم حول الحملة الغربية لترويج مبدأ (ديمقراطية السوق)». ويؤكد (أنتوني ليك) على تحديد أكثر الدول عملاً بالاستعمار بالمصطلحات وأنها الولايات المتحدة قائلاً: «إن استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على توسيع سياساتها الخارجية لا بد أن تواجه العدوانية وتدعم تحرير الدول المعادية للديمقراطية وحرية السوق» (ص١٢٠). «مجموعة المصطلحات والمعاني المقبولة عندما تصاحب الأحداث تسمح بإعطاء الغرب دوره الخاص باعتباره المفسر والحكم والحامي الوحيد» (ص١٢٢). «إذ الديمقراطية أصبحت صنماً خارج المرجعية والمعاني المحلية، فإن المصطلح تحول إلى إشارة غامضة تمنح تجربة الحرية لكل شخص، في كل دور من المستهلك إلى المواطن. وهي كبقية الرموز تصبح مدخلاً للمفاهيم الضمنية دون أن يحس أحد أنها قد لا تتناسب مع الثقافة المحلية. وهذه المفاهيم الضمنية يتم تلقينها لمواطني الدولة النامية من خلال نشرات الأخبار والبرامج التلفزيونية. وكثيرون قد تلقوا فعلاً هذه الإشارات وإيحاءاتها الإيجابية دون اكتشاف المضمون الثقافي (أو اللا ثقافي) فيها» (ص١٢٥). ويقول: «هناك حاجة لتبديد الضباب المحيط بالمصطلحات التي تعرض باستمرار في سياق مُسَيَّس» (ص١٢٥).

كما يقول: «فسحر وقوة المصطلحات المعالجة سياسياً يكمن في طبيعتها الغامضة» (ص١٢٦). «ولا يرسل الغموض المقصود لمصطلح (ديمقراطية السوق) رسالة صريحة عن الأولويات الغربية فحسب، ولكنه في نفس الوقت يثبت الحاجة لتحكيم الغرب لها وتصديقه عليها. وفي هذا الموقع يستطيع الغرب أن يلعب دور

الشرطي الصالح والفاسد في نفس الوقت» (ص١٢٨). «فبمجرد أن يرتفع سهم المصطلحات المعروضة وتصبح في يد اللاعبين الكبار ورهن نواياهم فإن الروابط المتصلة معها والغموض التقديري المحيط بها يسمح بتعديل هذه المصطلحات لتتناسب مع الأهداف الوقتية أو طويلة المدى والأحداث المتوقعة» (ص١٢٩).

كما أن (حقوق الإنسان) مصطلح آخر يتم من خلاله شرعنة التدخل في شؤون الدول الداخلية، حيث قال هشام ناظر: «حيث أكتشف مرة تلو الأخرى أن: (تصدير اتفاقيات التجارة الحرة) و(حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) و(حماية البيئة) في الوقت الحاضر مكلف مادياً ومحرج عندما كشفت وسائل الإعلام مدى تدهور هذه القيم في نفس البلدان التي تروج لها» (ص٤٣). ولكن الغرب يستثني نفسه لأنه يعتبر أنه هو المنتج والمصدِّر لتلك المصطلحات.

ويمكن كسب هذه الاستثنائية فقط من خلال تأكيد أسبقية الحقوق الإنسانية للفرد على حق السيادة الوطنية: «فعلى مدى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين على الأقل سوف يصبح وضع السيادة الوطنية على الرف من أجل الحاجة المفترضة للدفاع عن حقوق الإنسان هو المحرك الرئيس لصراع الدول النامية مع الدول المتقدمة» (ص١١٩).

ويتم استغلال التنوع العرقي والديني في الدول المستهدفة لإشعال فتيل الضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي والحرب أحياناً فيقول ناظر: «وفي مناخ من الاضطرابات المتزايدة الناتجة عن عدم الرضا السياسي والاقتصادي فإن وجود أكثر من ثلاثة آلاف مجموعة

إثنية حول العالم سوف يمهد بشكل انتقائي لمبررات دائمة للتدخل بحجة حماية حقوق الفرد» (ص١٢٠).

ويقول مرة أخرى عن انتهاك حقوق السيادة الوطنية تحت مسمى (الليبرالية الفردية): «فهناك حملة حقوق الإنسان التي تستهدف تجاوز السيادة لحماية الحرية الفردية، وتوفير الاحترام لحقوق الفرد، وتحقيق الذات. والأكثر غرابة هي أن أكثر حَمَلَةَ راية حقوق الإنسان والفرد يعملون على سياسة تستهدف جعل السيادة سهلة الاختراق، بحجة أن العالم يحتاج إلى الغرب للقيام بدور (سلطات القيم الكونية)» (ص١٤٤).

وتتأكد التدخلات السياسية والعسكرية أحياناً في شؤون الدول تحت ما يسمى (حرية الأديان) أو (الحرية الفردية) كما ذكر هشام ناظر قائلاً: «إنها وجهة النظر التي تقول بأن الفرد تصورياً ووجودياً يأتي قبل المجتمع، وإمكانية تصوره من حيث المبدأ وتعريفه مستقلاً عن المجتمع تقع في قلب الفكر الليبرالي, وتمثل جوانبه السياسية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية والطرائق البحثية, والمعرفية, وغيرها» (ص١٢٣).

كما أن (حقوق المرأة) كمصطلح وشعار لا يقل في استخدامه عن السابق من المصطلحات بل إن هذا الأخير يؤكد على حقيقة الحروب بالمصطلحات وعلى دورها الاستعماري المتنوع خاصة حينما يتم نقد واقع حقوق المرأة في دول الخليج والسعودية بشكل أخص في الوقت الذي تتمنى فيه كثير من النساء الغربيات التمتع بكثير من حقوق المرأة التي تحظى بها المرأة السعودية أو المرأة الخليجية، كما تتأكد الحرب بالمصطلحات بشكل أوضح حينما

يكون الصمت عن ما تعانيه المرأة في الهند أو الصين أو في معظم القارة الأفريقية من انتهاك لحقوق ملايين النساء في ميادين كثيرة أو الصمت وقلب الحقائق عن انتهاك حقوق المرأة الغربية خاصة في جوانب الكرامة والإنسانية الأخلاقية و الأعمال الوظيفية المتدنية والشاقة.

مما يدل دلالة واضحة أن معظم المصطلحات الغربية تطرح على العالم الإسلامي زمن الانكسار أو الهزيمة لتشكل وسائل ضغوط واستعمار ثقافي أو سياسي وحروب أحياناً، بل وتتضح حروب المصطلحات من خلال تناغم نخب فكرية ومحلية (قنوات الاتصالات) هدفها إبراز وتبني الصوت الغربي لتلك المصطلحات دون تحريرها. إن تحرير المصطلحات وموطن الخلاف فيها والعمل بالأصلح عن مفاهيمها في غاية الأهمية ويتطلب مؤسسات علمية وإعلامية مستقلة عن القطاع الحكومي لتخدم الأخير بقوة من خلال استقلاليتها كما هو حال وواقع مؤسسات القطاع الثالث الغربية السابق ذكرها ووصفها كجنود مشاة لسياسات دولها.

ويؤكد ناظر على خطورة المنظمات الدولية في فرض تلك المصطلحات الغربية قائلاً: «المنظمات المدنية مركبات ممتازة لاستخدام القوة من النوع الثالث وأشبه بالجنود المشاة في الميدان. وهي تعكس بتعاونها ببراءة أحياناً مع مخططي السياسة الغربية نفس التمركز النظمي للنخب الذي نراه لدى مفكري السياسة الخارجية الغربية، وهي تعمل ضمن نفس الرسومات الدائرية التي تتقاطع فيها وتتلاقى دوائر الحكومة والشركات الدولية والإعلامية والمواطن المستهلك... ومهمتها الرئيسية هي إعادة تعريف وصياغة المفاهيم

والخطاب الغربي وإيصالهما مع الوعد أو التهديد باقتحام المنظمات المدنية للأحداث» (ص١٣٧).

وعن العاملين في تلك المنظمات قال: «محترف المنظمات هو رسول الثقافة الغربية في الموقع، المتلهف لتقديم عرض يرضي المتبرعين في الحكومة والمؤسسات» (ص١٣٨). «ولا يقوم موظفو المنظمات المدنية بإدارة أو حتى تطبيق السياسات فحسب، وإنما هم لاعبون إضافيون في تشكيل الإجماع الدولي على تعريفات تتوافق مع غايات السياسة الخارجية في الدول المتقدمة، ومع قنوات الاتصالات في الدول النامية والمتقدمة» (ص١٤٣).

وأخيراً فإن من المهم أن نعرف أن المشكلة تكمن في القابلية للهزيمة أمام تلك المصطلحات الغربية الحديثة الغامضة التي تحتكر الدول المصدرة لها حق التفسير للآخرين. مع عدم وجود مؤسسات فكرية وثقافية لدى الطرف الآخر تكون غازية أو على الأقل لديها شيء من القوة لكشف حقيقة تلك المصطلحات في عصر انتهت فيه العزلة وحق الاحتكار لكل شيء.

♦♦♦♦